

Distr.: General

28 April 1999

Arabic

Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين *٢٠٠١-٢٠٠٣

الجزء الأول '١' تصدير و مقدمة

المحتويات

الصفحة

٣	تصدير
٤	مقدمة

* تتضمن هذه الوثيقة على الجزء الأول '١' من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٣. وستصدر الميزانية البرنامجية المقترحة كاملة فيما بعد في شكلها النهائي المطبوع بوصيفها من: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم ٦ (A/54/6/Rev.1).

تصدير

- ١ - أتشرف بتقديم الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنين ٢٠٠١-٢٠٠٠ . وهذه آخر ميزانية برامجية مقترحة ضمن الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠١-١٩٩٨ وأول ميزانية في الألفية الجديدة.
- ٢ - ولدى صياغة هذه الميزانية البرنامجية أوليت أقصى قدر من الاهتمام بتقديم مقترحات تعالج الأولويات البرنامجية التي حددتها الجمعية العامة من جميع جوانبها ويسهل التنفيذ الكامل والكفاءة والفعالية للولايات التي حددتها الدول الأعضاء.
- ٣ - وتستند هذه المقترحات المتعلقة بالفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠ إلى المكاسب التي تحقق في الإنتاجية والكفاءة خلال الفترة ١٩٩٩-١٩٩٨ من خلال تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لعام ١٩٩٧ . وسيتسنى في فترة السنين المقبلة تعزيز هذه المكاسب، إذ ستتنفذ المهام بفعالية أكبر بينما يستفاد من منافع الاستثمارات الماضية والجاربة في مجال تدريب الموظفين والتكنولوجيا.
- ٤ - ولني وطيد الأمل في أن تقوم الدول الأعضاء من دون استثناء، بعد اعتماد الميزانية البرنامجية، بدفع اشتراكاتها كاملة طبقاً للميثاق.
- ٥ - وإنني أركي هذه المقترحات المتعلقة بالميزانية البرنامجية لفترة السنين ٢٠٠١-٢٠٠٠ إلى الجمعية العامة.

كوفي عنان

الأمين العام

مقدمة

- استرشد في وضع الميزانية البرنامجية المقترحة باثنين من أهم الاعتبارات هما الخطة المتوسطة الأجل ومخطط الميزانية البرنامجية. أما الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، بالصيغة التي وافقت عليها الجمعية العامة، فتوفر إطار الميزانية البرنامجية. وأما مخطط الميزانية، على نحو ما قررته الجمعية العامة في قرارها ٢٠٦/٥٣ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ فهو ما يسترشد به الأمين العام في صياغة مقترحاته المتعلقة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠.
- وكانت الجمعية العامة قد قررت في القرار ٢٠٦/٥٣ أن تكون أولويات فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ من صون السلم والأمن الدوليين، وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وفقاً لقراراتها ذات الصلة ومؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة، وتنمية أفريقيا وتعزيز حقوق الإنسان، والتنسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية، وتعزيز العدل والقانون الدولي، ونزع السلاح، ومكافحة المخدرات، ومنع الجريمة ومحاربة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره. وتمت صياغة الميزانية في ضوء هذه الأولويات.
- وصيغ برنامج العمل المقترح بهدف الوفاء بالأهداف والولايات التي حددتها الدول الأعضاء. ولم يدخل أي جهد عند صياغة هذا البرنامج من أجل ضمان التنفيذ الكامل والكفاءة والفعالية لهذه الأهداف والولايات. وفي هذا الصدد، كان من الضروري أن يقوم مدير البرامج بإجراء استعراض دقيق لضمان كفاءة استخدام الموارد.
- وتحظى ثمرة هذه الجهود في المقترنات الواردة في الميزانية البرنامجية، التي تشمل مستوى من الموارد يبلغ قبل إعادة تقييم التكاليف ٥٢٥,٦ مليون دولار (٩٦,٦ في المائة من المخطط المعتمد). وحدد القرار ٢٠٦/٥٣ بعض الأولويات التي يجب اتباعها عند صياغة الميزانية. وتفرد هذه الأولويات في الجدول التالي، مبيناً أمامها نوع الاستجابة التي تتعكس في مقترنات الميزانية البرنامجية:

الزيادة في عدد الوظائف	النحو الحقيقي	الاستجابة	البنود ذات الأولوية
-	الباب ٣: الشؤون السياسية.	١,١ في المائة	صون السلم والأمن الدوليين
	ضمان تمويل قدره ٨٦,٢ مليون دولار للبعثات السياسية الخاصة ونمو لا يتعلق بالوظائف قدره ٤,٠ مليون دولار لإدارة الشؤون السياسية		
٨	الجزء الرابع: التعاون الدولي	١,٩ في المائة لأغراض التنمية	تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، وفقاً لقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة
٤	الباب ١٠: أفريقيا: خطة جديدة للتنمية	١٥,٠ في المائة	تنمية أفريقيا
٧	الباب ٢٢: حقوق الإنسان	٣,٨ في المائة	تعزيز حقوق الإنسان
٤	الباب ٢٥: المساعدة الإنسانية	٩,٧ في المائة	التنسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية

البنود ذات الأولوية	الاستجابة	النمو الحقيقي	عدد الوظائف	الزيادة في
تعزيز العدل والقانون الدولي	الباب ٧: محكمة العدل الدولية ٣,٢ في المائة	٤		
الباب ٨: مكتب الشؤون القانونية ٣,٦ في المائة		٢		
نزع السلاح	الباب ٤: إدارة شؤون نزع السلاح ٤,٠		٢	
مكافحة المخدرات ومنع الجريمة	الباب ١٥: المكافحة الدولية ١٥,٦ في المائة		٣	
ومكافحة الإرهاب الدولي بجميع المخدرات				
أشكاله ومظاهره	الباب ٤: مكافحة الجريمة ١١,٢ في المائة		١	
والعدالة الجنائية				

- ٥ - وأشار الأمين العام، عند إعداده المقترفات المتعلقة بمخطط الميزانية، إلى الحاجة المتوقعة إلى مبلغ ٢٠ مليون دولار لتمويل عدد من الولايات لعقد مؤتمرات كبيرة ودورات استثنائية، فضلاً عن تعزيز برامج معينة، مثل مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وتم رصد اعتمادات لهذه العناصر في الأبواب ذات الصلة. ويبلغ مجموع الاعتماد المطلوب نحو ١١,٠ مليون دولار، وهو يقل بنحو ٩ ملايين دولار عن المبلغ الذي كان متوقعاً في الأصل كتقدير إرشادي أولي.

- ٦ - وفضلاً عن ذلك ووفقاً للفقرة ١٠ من قرار الجمعية العامة ٢٠٦/٥٣ تشمل المقترفات رصد مبلغ ٨٦,٢ مليون دولار، بالأسعار المنقحة للفترة ١٩٩٩-١٩٩٨، للبعثات السياسية الخاصة، التي وإن كانت ولاياتها تنتهي في عام ١٩٩٩، فقد يتم تجديدها خلال فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ لل فترة كلها أو بعضها. وأدرج في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين الحالية مبلغ قدره ١٠٠,٩ مليون دولار للبعثات السياسية الخاصة.

- ٧ - ويمكن تلخيص المقترفات الواردة في الميزانية البرنامجية في سياق فترة السنتين الحالية على النحو المبين أدناه. وتم تحديد الموارد، البالغة ٦٥٥,٤ ٢ مليون دولار بعد إعادة تقدير التكاليف على أساس أولي، وهي تعكس التضخم المتوقع في عام ٢٠٠١ وأسعار الصرف السائدة في عام ١٩٩٨.

الزيادة مقارنة باعتمادات
الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ المنقحة
بملايين دولارات الولايات
المتحدة

الموارد

	٢ ٦٠٨,٣	اعتمادات ١٩٩٤-١٩٩٥ المنقحة
	٢ ٦٠٣,٣	اعتمادات ١٩٩٦-١٩٩٧ المنقحة
(٦)	٢ ٥٢٩,٩	اعتمادات ١٩٩٨-١٩٩٩ المنقحة
١٥,١	٢ ٥٤٥,٠	مخطط الميزانية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠
٥,٧	٢ ٥٣٥,٦	الموارد المقترحة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠ (قبل إعادة تقييم التكاليف)
١٢٥,٥	٢ ٦٥٥,٤	الموارد المقترحة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠ (بعد إعادة التقييم الأولي للتكاليف)

(أ) الاعتمادات الأولية للفترة ١٩٩٩-١٩٩٨: ٢ ٥٢٢,٣ مليون دولار.
و تستند عملية إعادة تقييم التكاليف، في المرحلة الراهنة، إلى أسعار الصرف المطبقة على السنة الأولى (١٩٩٨) من فترة السنتين الحالية الواردة في تقرير الأداء الأول A/53/693، و وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢١٤/٥٣ المؤرخ ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨، وإلى افتراضات التضخم لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. ووفقاً للممارسة المتبعة، سيعاد تقييم تكاليف الميزانية البرنامجية المقترحة مرة أخرى قبل أن تعتمدتها الجمعية العامة في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٩. وعندئذ سوف تؤخذ في الاعتبار أحدث البيانات عن معدلات التضخم الفعلية، ونتائج الدراسات الاستقصائية للمرتبات، وحركة الأرقام القياسية لتسوية مقار العمل في عام ١٩٩٩. وسوف تتبع ممارسة مماثلة بالنسبة لأسعار الصرف، مع مراعاة تطور أسعار الصرف المعهول بها. وتنظر آثار إعادة التكاليف في هذه المرحلة في الفقرتين ٢٥ و ٢٨ أدناه.

- ٩ - وتشير الميزانية البرنامجية المقترحة إلى نمو حقيقي نسبته ٢٪ في المائة قبل إعادة تقدير التكاليف. وفيما يلي توزيع الموارد حسب أجزاء الميزانية مقارنة بالاعتمادات الحالية:

٢٠٠١-٢٠٠٠	إعادة تقدير التكاليف	التغيرات			اعتمادات ١٩٩٩-١٩٩٨
		٢٠٠١-٢٠٠٠	قبل إعادة تقييم التكاليف	النسبة المئوية	
٤٨٩ ٩٠٣,٢	٢٠ ٤١٩,٠	٤٦٩ ٤٤٨,٢	+٠,١	٤٨٩,٢	٤٦٨ ٩٩٥,٠
٢٤١ ٦٢٢,٤	١٥ ٧٧٩,٧	٢٢٥ ٨٤٣,٧	(٥,٧)	(١٢ ٧٢٤,٦)	٢٢٩ ٥٦٨,٣
٥٧ ٥٦٢,٨	٢ ٨٢٣,٦	٥٤ ٧٣٩,٢	+٣,١	+١ ٦٣٠,٤	٥٣ ١٠٨,٨
٢٨٢ ٤٦٤,٣	١١ ٦٤٦,٥	٢٧١ ٨١٧,٨	+١,٩	+٥ ٠٨٩,٣	٢٦٦ ٧٧٨,٥
٢٨١ ١٩٠,٥	٢٤ ٥٨١,٩	٢٥٦ ٦٠٨,٦	+٠,٢	+٦٨٢,٨	٢٥٥ ٩٢٤,٨
١٣٢ ٤٥٩,٥	٢ ٩٥٣,٦	١٢٨ ٥٥٥,٦	+٢,٦	+٢ ٢٣٤,٠	١٢٥ ٢٧١,٦
١٤٥ ٧٧٤,٠	٨ ١٥١,٠	١٢٧ ٥٨٣,٠	+١,٥	+٢ ٠٠٩,٠	١٣٥ ٥٧٤,٠
٤٦٠ ٠٨٦,٦	١٧ ٩٧١,٠	٤٤٢ ١١٥,٦	(٠,٩)	(٤ ١٨٢,٢)	٤٤٦ ٢٩٧,٨
٢٠ ٠٧٩,٩	١ ١٩٤,٩	١٨ ٨٨٥,٠	+٥,٣	+٩٤٢,٥	١٧ ٩٤١,٥
الجزاء العاشر - الأنشطة الإدارية المشتركة التحويل والمصروفات الخاصة					
٦٢ ٣٤٠,٢	٤ ٥٤٦,٨	٥٧ ٧٩٣,٤	(١,٢)	(٧١٥,١)	٥٨ ٥٠٨,٥
٤٥ ٦٥٢,٧	٢ ٥٢٦,١	٤٣ ١٢٧,٦	+٢٦,٢	+٨ ٩٥٤,٥	٢٤ ١٧٢,١
٢٢٢ ١٩٩,٣	٦ ١٦٢,١	٢١٦ ٣٩,٢	+٠,٤	+١ ٢٨٩,٦	٢١٤ ٧٤٦,٦
١٢٠ ٦٥٠	-	١٢٠ ٦٥٠	-	-	١٣٠ ٦٥٠
المجموع					

- ١٠ - وتبلغ تقديرات الإيرادات للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠ ما مقداره ٣٧٠ مليون دولار مقارنة بالتقديرات البالغة ٣٦٢,٧ مليون دولار للفترة ١٩٩٩-١٩٩٨، أي بزيادة قدرها ٧,٧ ملايين دولار.

ألف - ملوك الموظفين المقترحة

- ١١ - وبالنسبة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠، يقترح ملوك للموظفين يبلغ ٨٨٠٢ وظيفة، مقابل ١٠٠٢١ وظيفة في ١٩٩٦-١٩٩٧ و٨٧٤١ وظيفة في ١٩٩٩-١٩٩٨. والمستوى المقترح للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠ يمثل زيادة قدرها ٦١ وظيفة بالمقارنة بملوك الموظفين المعتمد للفترة ١٩٩٩-١٩٩٨. والفارق موزع على النحو التالي:

عدد الوظائف	الوظائف المعتمدة للفترة ١٩٩٩-١٩٩٨	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠	التغيير	منها:
٨٧٤١	الوظائف الجديدة (٤٤) ناقصا الوظائف الملغاة (١٩)	٢٥
٨٨٠٢	التحويل	٣٦
٦١		

١٢ - وسيعكس الهيكل العام للرتب في الفئة الفنية وما فوقها تعزيز نسبي طفيف في مستوى الرتبة ف - ٤/٣ - ٤:

٢٠٠١-٢٠٠١		١٩٩٩-١٩٩٩		الرتبة
النسبة المئوية	الوظائف	النسبة المئوية	الوظائف	
-	١	-	١	نائب الأمين العام
١,٢	٤٣	١,٢	٤٣	وكيل الأمين العام/الأمين العام المساعد
٢,٠	٧٥	٢,١	٧٥	مد - ٢
٧,٠	٢٥٧	٧,٠	٢٥٣	مد - ١
١٨,٥	٦٨٣	١٨,٥	٦٧١	ف - ٥
٣٠,٦	١١٢٩	٣٠,٣	١٠٩٨	ف - ٤
٢٨,٩	١٠٦٦	٢٨,٨	١٠٤٤	ف - ٣
١١,٨	٤٣٥	١٢,٠	٤٣٦	ف - ٢/ف - ١
١٠٠,٠	٣٦٨٩	١٠٠,٠	٣٦٢١	المجموع

١٣ - وتعكس المقترنات انخفاضاً في نسبة موظفي فئة الخدمات العامة إلى موظفي الفئة الفنية. ففي الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٩-١٩٩٨، تمثل وظائف فئة الخدمات العامة ٥٨,٦ في المائة من مجموع الوظائف، أما في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠، فسوف تخفض هذه النسبة المئوية إلى ٥٨,١.

١٤ - وفيما يلي توزيع الوظائف حسب أجزاء الميزانية البرنامجية:

التغييرات					الجزء
٢٠٠١-٢٠٠٠	النسبة المئوية	الوظائف	١٩٩٩-١٩٩٨	٢٠٠١-٢٠٠١	
٤٠٠	٠,٢	٢	١٩٩٧		الجزء الأول - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً
٦١٩	٠,٣	٢	٦١٧		الجزء الثاني - الشؤون السياسية
٢٠٥	٣,٠	٦	١٩٩		الجزء الثالث - العدل والقانون الدولي
١١٣٤	٠,٧	٨	١١٢٦		الجزء الرابع - التعاون الدولي لأغراض التنمية
١٩٩١	٠,٥	٩	١٩٨٢		الجزء الخامس - التعاون الإقليمي لأغراض التنمية
٥١٤	٢,٢	١١	٥٠٣		الجزء السادس - حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية
٧٣٠	-	-	٧٣٠		الجزء السابع - الإعلام
١٥٢٢	١,١	١٧	١٥٠٥		الجزء الثامن - خدمات الدعم المشتركة
٨٧	٦,١	٥	٨٢		الجزء التاسع - الرقابة الداخلية
٨٨٠٢	٠,٧	٦١	٨٧٤١		المجموع

١٥ - الوظائف الجديدة المقترحة على أساس انتقائي للغاية. وهي مطلوبة على النحو التالي:

٥ - ف - ١	المكتب التنفيذي للأمين العام
٢ - ف - ١	أمانة مجلس مراجععي الحسابات
٥ - ف - ١، ١ من الرتبة المحلية	مكتب المدير العام، نيروبي
١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)	الشؤون السياسية
٣ - ف - ١، ٢ - ف - ١، ١ من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)	نزع السلاح
٤ - ف - ٢، ٢ - ف - ٢	محكمة العدل الدولية
٣ - ف - ٢	الشؤون القانونية
٣ - ف - ٤، ١ ف - ٣، ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، ١ من الرتبة المحلية	أفريقيا، خطة جديدة للتنمية
٤ - ف - ١	منع الجريمة والعدالة الجنائية
٣ - ف - ٤، ١ ف - ٣	المراقبة الدولية للمخدرات
٤ - ف - ٢، ٢ - ف - ٣	التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا
٤ - ف - ١	التنمية الاقتصادية في أوروبا
٣ - ف - ٤، ٤ - ف - ٣، ٣ - ف - ٣	حقوق الإنسان
٣ - ف - ٤، ١ ف - ٤، ٢ - ف - ٣	المساعدة الإنسانية
٣ - ف - ٤، ٤ - ف - ٣، ٢ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)	الرقابة الداخلية

١٦ - وفيما يلي مقترنات تتعلق بثلاثين عملية إعادة التصنيف:

٣ - ف - ٢ إلى ف - ٤	المكتب التنفيذي للأمين العام
٣ - ف - ٢ إلى ف - ٤	شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات
١ - ف - ٥ إلى مد - ١	شؤون نزع السلاح
٤ - ف - ٣ إلى ف - ٤	شؤون الفضاء الخارجي
٣ - ف - ٢ إلى ف - ٣	الشؤون القانونية
٤ - ف - ٣ إلى ف - ٤	التنمية الاقتصادية والاجتماعية
٤ - ف - ٣ إلى ف - ٤	التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا
٤ - ف - ٣ إلى ف - ٥	التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ
٤ - ف - ٤ إلى ف - ٥	التنمية الاقتصادية في أوروبا
٤ - ف - ٣ إلى ف - ٣	التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٤ - ف - ٣ إلى ف - ٤	التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا
٤ - ف - ٣ إلى ف - ٣	التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين

١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)	حقوق الإنسان
١ ف - ٥ إلى مد - ١	شؤون الإعلام
١ ف - ٣ إلى ف - ٤	مكتب خدمات الدعم المركزي
١ ف - ٣ إلى ف - ٤	الإدارة، جنيف
١ ف - ٣ إلى ف - ٤، ١ ف - ٤ إلى ف - ٥، ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)	الإدارة، فيينا
١ من فئة الخدمة الميدانية إلى ف - ٣	الإدارة، نيروبي
١ ف - ٥ إلى مد ١	الرقابة الداخلية

١٧ - وهناك ٣٦ عملية تحويل مقتربة من المساعدة المؤقتة العامة إلى الوظائف الثابتة موزعة على النحو التالي:

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	٣ من الرتبة المحلية
مكتب خدمات الدعم المركزي (نظام المعلومات ١ مد - ١، ٥ ف - ٧، ٥ ف - ٤، ١١ ف - ٤، ١٣ ف - ٢، ٢ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) الإدارية المتكامل)	
١ ف - ٥، ١ ف - ٤، ٢ ف - ٣	الإدارة، نيروبي

ويرد شرح التحويلات الخاصة بنظام المعلومات الإدارية المتكامل في الفقرة ٣٧ والباب ٢٧ دال أدناه.

١٨ - ويقترح إلغاء ١٩ وظيفة ثابتة موزعة على النحو التالي:

١ ف - ٢، ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)	شؤون الجمعية وخدمات المؤتمرات
١ من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)	الشؤون السياسية
١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)	شؤون نزع السلاح
١ ف - ٣	مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية
٢ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)	مكتب إدارة الموارد البشرية
٢ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)	مكتب خدمات الدعم المركزي
١ ف - ٢، ٨ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)	الإدارة، جنيف

١٩ - وتعكس التغييرات في جدول الموظفين المشار إليها أعلاه الأثر العام للتوفيق بين احتياجات مدراء البرامج العديدين وال الحاجة إلى تحقيق توازن ملائم داخل هيكل الموظفين. وبذلت جهود من أجل الحد بصرامة من عملية إعادة تصنيف الوظائف واقتراح هيكلة وظائف جديدة وإلغاء وظائف قائمة حتى لا يتضوه الهرم الوظيفي العام. وتحسنت نسبة الوظائف من الفئة الفنية وما فوقها إلى الوظائف من فئة الخدمات العامة، كما توقف تأكيل الوظائف من الرتبتين ف - ٢ و ف - ٣ المتوفرة لأغراض الامتحانات التنافسية. بيد أن أهم تغيير في جدول ملاك الموظفين المقترن في الميزانية لا يظهر من خلال تحليل أعداد الوظائف الجديدة والملغاة والمعاد تصنيفها، وأعني به الاقتراح الرامي إلى مناقلة الوظائف بين البرامج والبرامج الفرعية. فهناك ما مجموعه ٥٩١ وظيفة يقترح نقلها نتيجة لسعى مدراء البرامج إلى التوصل إلى سبل لتحسين إدارة مواردهم البشرية وتطبيقاتها على الاحتياجات ذات الأولوية.

باء - العرض والمنهجية

٢٠ - تُعرض الميزانية على أساس ما يلي:

(أ) نفقات الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧:

(ب) الاعتمادات المنقحة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ (انظر قراري الجمعية العامة ٢١٥/٥٣ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٢١٥/٥٤ المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩):

(ج) التغييرات المقترحة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠ فيما يتعلق باعتمادات الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ (بالدولار والنسبة المئوية على السواء):

(د) مجموع المقترفات لفترة السنين ٢٠٠١-٢٠٠٠ قبل إعادة تقدير التكاليف:

(ه) إعادة تقدير التكاليف للمعدلات الأولية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠:

(و) تقديرات الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠.

٢١ - والمنهجية المتبعة في إعداد الميزانية البرنامجية هي نفسها التي استخدمت في فترة السنين السابقة وأيدتها الجمعية العامة في قرارها ٢١٢/٤٧ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. طبقاً لتلك المنهجية، وتستخدم اعتمادات فترة السنين الحالية كنقطة بدء، أي أنها الأساس الذي يُحسب وفقه التغير.

٢٢ - وتقاس الزيادات والتخفيضات المقترحة على أساس الاعتمادات المنقحة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، بما يوضح التغييرات المقترحة في الميزانية الحالية. وهي تُعرض بنفس القيمة الاسمية بوصفها اعتمادات منقحة وذلك لإتاحة المقارنة بينها وبين الموارد الفعلية.

٢٣ - ثم يعاد تقدير تكلفة الاعتماد والتغييرات (الزيادات والتخفيضات) بما يراعي حساب التضخم وتطبيق معدل موحد للشواغر.

٢٤ - وفيما يتعلق بالعملة، ونظرًا لأن الميزانية يعبر عنها بدولار الولايات المتحدة، يمكن أن تؤثر حركة العملات بالنسبة إلى الدولار أثراً كبيراً على التفقات المعبّر عنها بالعملات الأخرى. ولا تبذل محاولة عند إعادة تقدير التكاليف للتنبؤ بحركة العملات إزاء دولار الولايات المتحدة. وإنما سيجري ذلك، وفقاً للإجراءات المتبعة، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

٢٥ - وفيما يتعلق بالتضخم يتبع إجراء تسوييات لمواءمة الاعتمادات والتغييرات مع أسعار ٢٠٠١-٢٠٠٠. ورصد لإعادة تقدير التكاليف مبلغ قدره ٩٤ مليون دولار.

٢٦ - وفيما يتعلق بالموظفين من الفئة الفنية وما فوقها، تتصل التعديلات بالتبؤ بحركة مؤشرات تسوية مقر العمل خلال عام ١٩٩٩. وفيما يتعلق بمرتبات فئة الخدمات العامة، تشمل إعادة التكاليف التنبؤ بالتسويات المحتملة في تكاليف المعيشة في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ واستناداً إلى معدلات التضخم المتوقعة.

٢٧ - وتمت التسويات، كما يتبيّن في عمود النمو لدى الانتقال من الاعتماد المنقح للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ إلى احتياجات الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)، بشأن الآثار المؤجل الناجم عن إنهاء ٥١ وظيفة في عام ١٩٩٩ وظيفة من الفئة الفنية وما فوقها و ٣٠ وظيفة من فئة الخدمات العامة تحت الأبواب ٢ و ١١ و ١٧ و ٢٧، والاقطعات الإلزامية ذات الصلة من مرتبات الموظفين التي يترتب عليها خفض في الموارد بمقدار ٣,٨ مليون دولار. وينبغي الإشارة في هذا الصدد إلى أن هذا الخفض في الوظائف قد وافقت عليه الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين في سياق الموافقة على الاعتمادات الأولية لفترة السنين ١٩٩٩-١٩٩٨.

٢٨ - ويقترح معدل موحد للشواغر للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠ في الوظائف من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة وذلك بنسبة ٥ في المائة بالنسبة للوظائف من الفئة الفنية و ٢,٥ في المائة لوظائف الخدمات العامة. ويعكس ذلك

معدل الشواغر المستخدم في الاعتمادات الأولى للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، والمعدل المفترض في تقرير الأداء الأول للسنة الثانية من فترة الستين الحالى، وهي عام ١٩٩٩. وتتجدر الإشارة فيما يتعلق بعام ١٩٩٨ إلى أن مستوى الشواغر المحقق لعام ١٩٩٨ قد زاد على ١٠٪ في المائة فيما يتعلق بالفئة الفنية وما فوقها، وفي ظل هذه الأوضاع الاستثنائية لم تنفذ التسوبيات في معدل الشواغر لعام ١٩٩٨ إلا بالنسبة لتلك السنة فقط وظهرت في تقرير الأداء الأول، ورصد لإعادة تقدير التكاليف مبلغ ٢٦ مليون دولار.

٢٩ - وحسبما جرت عليه العادة في فترات الستين السابقة، أدرجت نفقات فترة الستين ١٩٩٧-١٩٩٦ في عرض الميزانية، ولكن بسبب الظروف غير العادية التي صاحبت فترة الستين تلك فإن ذلك العمود لا يوفر أساساً مفيداً للمقارنة باعتمادات الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ أو بالموارد المقترحة لفترة الستين ٢٠٠١-٢٠٠٠. وكانت الجمعية العامة قد قررت، لدى اعتمادها الميزانية لفترة الستين ١٩٩٦-١٩٩٧، ومع تسليمها بأن المبالغ الواردة تحت أبواب الإنفاق تمثل مبلغاً إجمالياً مؤقتاً يصل إلى ٢٧١٢ مليون دولار، أن يكون مستوى النفقات الإجمالية لفترة الستين ١٩٩٦-١٩٩٧ هو ٦٠٨ مليون دولار، ونتيجة لذلك، ولتحقيق تحفيضات بذلك الحجم في غضون إطار زمني قصير، كان لا بد في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ من استبعاد المعايير التي تحكم الميزانية البرنامجية من أجل تحقيق المستوى المحدد مسبقاً للميزانية. ومن ثم فإن مستويات وأنماط الإنفاق المتحقق بالفعل في فترة الستين ١٩٩٧-١٩٩٦ تعكس بعض التشویه في المعايير، وهي لا تشكل بالتالي أساساً ملائماً دائماً للمقارنة بالاعتمادات اللاحقة.

٣٠ - ووافقت الجمعية العامة، في قرارها ٢٠٧/٥٣ المؤرخ ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨، على استنتاجات ووصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن تقييمات الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم التي اقترحها الأمين العام في تقريره المؤرخ ١١ حزيران / يونيو ١٩٩٨ (A/53/133).

٣١ - وبموجب البند ٤-٤ يتعين أن يعرض سرد البرامج للميزانية البرنامجية المقترحة، في جملة أمور، الإنحازات المتوقعة خلال فترة الستين، وطبقاً لذلك تشتمل مقترنات الميزانية لكل باب على سرد استجابة لذلك البند.

٣٢ - ويطلب كذلك، وفقاً للبند ٤-٥ من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، مع التبريرات، قائمة بالنواتج المتضمنة في فترة الميزانية السابقة التي يرى الأمين العام أنه يمكن إنهاوها، ومن ثم لم تدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة. وبناءً عليه أدرجت تفاصيل ذلك في مرفق الجزء الأول.

جيم - العوامل الأخرى التي تستند إليها مقترنات الميزانية

٣٣ - بالإضافة إلى المسائل التي ترد مناقشتها فيما يلي، أدرج عدد من المجالات في مرفق الجزء الأول استجابة للمسائل التي أثيرةت في قرارات الجمعية العامة وتقارير هيئات الاستعراض المختصة فيما يتعلق بالأثر المترتب في الميزانية ولا سيما برنامج المنشورات ومكاتب الاتصال والتكاليف المتعلقة بأئية لجنة التنسيق الإدارية.

٣٤ - ويتمثل جوهر مقترنات الميزانية هذه في مواصلة تحقيق فوائد كبيرة من تطبيق أحد ثكنولوجيات المعلومات المتاحة، مصحوباً ببرنامج موسع للتدريب لغرض الاستثمار في الموظفين. ويتوقع أن يكون للنهج المزدوج للاستثمار المستمر في التكنولوجيا وتدريب الموظفين أثر أعمق وأوسع انتشاراً في فعالية المنظمة من الزيادات الإضافية المتواضعة في الموارد التي تتركز حالياً على مجالات البرامج ذات الأولوية العالمية. وتتحمل أدناه للاعتبارات المتصلة بالتدريب والتكنولوجيا، فضلاً عن التدابير المتعلقة بالكلفة، وحساب التنمية، وإدماج اهتمامات الجنسين و "مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة".

التدريب

٣٥ - أولى اهتمام خاص في المقترنات المتعلقة بالفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠ لل الحاجة إلى مواصلة وتعزيز مهارات الموظفين. وفيما يتعلق بتدريب الموظفين، اقترح مبلغ ٤,١ مليون دولار بالمعدلات المنقحة أو ما يمثل زيادة في الموارد بمعدل ١٠,١ في المائة، تمشياً مع خطة الأمين العام لصلاح إدارة الموارد البشرية التي تؤكد الحاجة إلى تعزيز قدرات الموظفين وبناء خدمة مدنية مستقلة متعددة الاختصاصات والمهارات وذات كفاءة.

٢٦ - وستتيح الموارد الإضافية للأمين العام، في هذا الصدد، وضع مجموعة واسعة من البرامج الهادفة إلى بناء وتعزيز القدرات التنظيمية والإدارية الأساسية؛ وتوفير فرص متزايدة للموظفين في جميع المستويات لتطوير قدراتهم الفنية والتقنية؛ ودعم اللامركزية في تفويض المسؤوليات في إدارة الموارد البشرية والمالية وتعزيز آليات دعم المستقبل الوظيفي.

نظام المعلومات الإدارية المتكامل والمسائل المتصلة بتكنولوجيا المعلومات

٢٧ - في التقرير المرحلي العاشر عن نظام المعلومات الإدارية المتكامل (Add.1/A/53/573)، بلغت تقديرات الاحتياجات الإضافية لنظام المعلومات الإدارية المتكامل، علاوة على الميزانية التي وافقت عليها الجمعية العامة ٩,٥ مليون دولار، وخصوص من ذلك المبلغ ٦,٥ مليون دولار لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩. وسيكون المبلغ المتبقى وقدره ٣ مليون دولار مطلوباً لفترة السنتين ٢٠٠٠ - ٢٠٠١. وببناء عليه، أدرج الاحتياج المتعلق بالمرحلة الأخيرة لتطوير نظام المعلومات الإدارية المتكامل في المقتراحات الحالية تحت الباب ٢٧ دال: مكتب خدمات الدعم المركزية. وبالإضافة إلى الاحتياجات المتعلقة بالتطوير، أدرجت موارد في عدد من الأبواب من أجل الصيانة الأساسية المستمرة ودعم نظام المعلومات الإدارية المتكامل، بالإضافة إلى دعم التطبيقات المتخصصة المتصلة بنظام المعلومات الإدارية المتكامل. ومن بين هذه الأبواب، الأبواب ١٦ ألف و ١٧ و ٢٠ و ١٩ و ٢٧. كذلك الأبواب الفرعية المختلفة من الباب ٢٧. كما أدرجت مقتراحات أيضاً لتحويل ٢٩ وظيفة من المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة لتوفير الصيانة والدعم المستمر لنظام المعلومات الإدارية المتكامل اللذين يضطلع بهما مكتب خدمات الدعم المشتركة.

٢٨ - وبصدق تكنولوجيا المعلومات عموماً وفيما يتصل بإيجاد ثقافة تنظيمية جديدة في هذه الأمانة العالمية في السنوات الأخيرة، جرى توظيف استثمار ضخم من أجل تسخير الفوائد المحققة من تكنولوجيا المعلومات الجديدة لتعزيز أهداف المنظمة. ويواصل التدريب تسلیط الأضواء على تكنولوجيا المعلومات كأداة قيمة من أدوات اتخاذ القرار وتوصيل ونشر المعلومات، ولا سيما بمختلف الوسائل والتقنيات الالكترونية المتاحة، من قبل البريد الالكتروني عن بعد باستخدام الفيديو، والتحسين المستمر لصفحة الاستقبال الخاصة بالأمم المتحدة على شبكة الانترنت وربط هذا المرفق بنظام الأمم المتحدة للأقراض الضوئية.

٢٩ - وقد حق نظام الأقراض الضوئية وزيادة قواعد بيانات الوثائق على صفحة الاستقبال الخاصة بالأمم المتحدة على الشبكة فوائد لمنظمة وللدول الأعضاء على السواء، وذلك بتحسين إمكانية الحصول على قرارات ومقررات مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية من عام ١٩٤٦ فصاعداً.

٣٠ - والوصول إلى عدد من قواعد البيانات ولا سيما النشرة الإحصائية الشهرية ومجموعة معاهدات الأمم المتحدة، (UNIQUE) (وهو ملف مرجعي أنشأته مكتبة داغ هرشولد) وإنفونيشن (معلومات إحصائية عن مختلف مؤشرات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة) وقواعد البيانات عن الألقام الأرضية، والنشرات الصحفية للأمم المتحدة، والإحاطات الإعلامية واليومية والقائمة اليومية بالوثائق، كل ذلك ساهم ليس فقط في تنفيذ الأمانة العامة لبرنامج عمل المنظمة بفعالية بل ساعد أيضاً في الترويج لأنشطة وأعمال المنظمة بين عدد واسع من أفراد الجمهور خارج المنظمة. وتتوافر كمية كبيرة أيضاً من المعلومات على أقراض مدمجة - ذاكرة للقراءة فقط. فعلى سبيل المثال تحتفظ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بنحو ١٤ قاعدة بيانات تعرف جماعياً باسم REFWORD تشتمل على تقارير قطرية وسوابق قانونية وصكوك وتشريعات قانونية متاحة على شبكة الانترنت وفي شكل أقراض مدمجة - ذاكرة للقراءة فقط.

٣١ - تسعى الأمم المتحدة إلى الاستفادة من الفرص التي توفرها شبكة الانترنت والشبكة الداخلية (انترنت). وقد وفرتا بالفعل أداة قيمة لتبادل المعلومات ونشرها. فعلى سبيل المثال، يقدم عدد من الإدارات الفنية معلومات عن أدشطتها على صفحة الاستقبال الخاصة بالأمم المتحدة صلات على نطاق المنظومة بالمواقع الأخرى على الشبكة. وتقترح إدارة نزع السلاح عرض معلومات على صفحة الشبكة الخاصة بفرع الأسلحة التقليدية؛ ويقترح مكتب شؤون الفضاء الخارجي الاستمرار في تحسين موقعه على شبكة الانترنت كي يصبح أداة لتنسيق المعلومات المتصلة بأنشطة الفضاء التي تضطلع بها مؤسسات الأمم المتحدة؛ وتقوم محكمة العدل الدولية باستعراض إمكانية إنشاء موقع للمحكمة على الشبكة لتعزيز استخدامها لشبكة الانترنت والشبكة

الداخلية لنشر وثائق المحكمة؛ كما يستخدم الموقع على الشبكة في إخبار أوساط البائعين والجمهور بإجراءات المنظمة للشراء وإجراءات تسجيل البائعين وحجم المشتريات.

٤٢ - وأتاح البريد الإلكتروني وقدرات المادولة عن بعد باستخدام الفيديو إمكانية الاتصال المباشر، مع حالات تأخير محدودة تعود إلى اختلاف المناطق الزمنية التي تنفذ فيها المنظمة برنامج عملها.

التدابير المتعلقة بالفعالية وحساب التنمية

٤٣ - وافقت الجمعية العامة في قرارها ١٢/٥٢ باء، المؤرخ ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧ على حساب التنمية، الذي اقترح كجزء من تدابير الإصلاح لعام ١٩٩٧ ويشار إلى أن مقتراحات قد قدمت إلى الجمعية العامة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١١ آب / أغسطس ١٩٩٨ (A/52/1009) بشأن مجموعة من العناصر المتصلة بحساب التنمية. واشتملت العناصر على طرق تحديد المكاسب ونقل الأموال إلى حساب التنمية. وأشار تحت هذا البند إلى أن مدراء البرامج سيتخذون مبادرات لتحسين الإناتجية وتعزيز نوعية الأداء البرنامجي. وكان من المتصور آنذاك أن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ سوف تشمل على معلومات تتعلق بتلك المبادرات في كل باب من أبواب الميزانية. وقد حالت التطورات اللاحقة دون تنفيذ هذا الإجراء. وإذا لم يكن قد اكتمل بعد استعراض تقرير الأمين العام الذي بدأ في الدورة الثالثة والخمسين حتى كتابة هذه المقترحات. وفي الواقع قررت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٠/٥٢ المؤرخ ٧ نيسان / أبريل ١٩٩٩، مواصلة نظرها في حساب التنمية في الجزء الثاني من دورتها الثالثة والخمسين المستأنفة. ومتى أنهت الجمعية العامة نظرها في المسائل المتصلة بحساب التنمية، يتوقع أن يتمكن الأمين العام من تقديم تقرير إلى الجمعية العامة بشأن التدابير المحددة التي يعتزم تطبيقها في إطار تنفيذ الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠. وستهدف هذه التدابير إلى كفالة المزيد من الفعالية، في المجالات الإدارية إلى حد كبير، وذلك لضمان حسن استخدام الموارد بشكل عام وبالتالي تيسير تحديد الموارد التي يمكن نقلها إلى حساب التنمية.

إدماج المنظور المتعلق باهتمامات الجنسين

٤٤ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٠٠/٥٢ كادون الأول / ديسمبر ١٩٩٧ من جميع الهيئات التي تعالج مسائل برنامجية وترتبط بالميزانية، بما فيها لجنة البرنامج والتنسيق، أن تكفل دمج المنظور المتعلق بنوع الجنس بشكل بارز في جميع البرامج والخطط المتوسطة الأجل والميزانيات البرنامجية. وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد دعا مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في قراره ٢/١٩٩٧ المؤرخ ١٨ تموز / يوليه ١٩٩٧ إلى أن تقوم في جملة أمور بتعزيز دمج المنظور المتعلق بنوع الجنس على جميع المستويات بما في ذلك الاستنتاجات المتفق عليها في تصميم ورصد وتقييم سياساتها وبرامجها، وذلك لتكفل التنفيذ الفعال لإعلان ومنهاج عمل بييجين. وأعربت لجنة البرنامج والتنسيق في مناقشتها لمخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ عن رأيها بأن من واجب الأمانة العامة أن تبذل كل جهد ممكن لمعالجة مسألة الوعي بالفوارق بين الجنسين في عملياتها المتعلقة بالميزانية (الفقرة ٢٠ من الفصل الثاني من الوثيقة).(A/53/16)

٤٥ - وعرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي دمج المنظور المتعلق بنوع الجنس، في الاستنتاجات المتفق عليها ٢/١٩٩٧ بوصفه "عملية لتقدير الآثار المترتبة على أي إجراء يعتزم اتخاذه، بما في ذلك التشريع أو السياسات أو البرامج في جميع الميادين وعلى كل المستويات، بالنسبة للنساء والرجال. فهي استراتيجية لجعل اهتمامات وتجارب الرجال والنساء على حد سواء بعدها مندمجاً متكاملاً في تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها ومراقبتها وتقييمها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحيث تستفيد النساء والرجال بطريقة متساوية، فلا يدوم انعدام المساواة. والهدف النهائي هو تحقيق المساواة بين الجنسين".

٤٦ - وهناك، بالطبع، برامج وبرامج فرعية محددة في الخطة المتوسطة الأجل وفي الميزانية البرنامجية تعالج القضايا المتصلة بالنهوض بالمرأة. بيد أن دمج المنظور المتعلق بنوع الجنس يتجاوز نطاق البرامج المستهدفة للنهوض بالمرأة كما يتجاوز نطاق تحقيق التوازن بين الجنسين في الأمانة العامة. ولذلك فقد بذلت جهود لإدماج المنظور المتعلق بنوع الجنس في البرامج والأنشطة الأخرى للمنظمة في فترة السنتين ٢٠٠١ - ٢٠٠٠.

٤٧ - وفي حين يمكن اعتبار وثيقة الميزانية صكًا محايدها فيما يتعلق بنوع الجنس، فإن الهدف من إدماج المنظور المتعلق بنوع الجنس هو ضمان ألا تهمل الوثيقة أهمية نوع الجنس. وقد تم في حلقات العمل المعنية بإدماج المنظور المتعلق بنوع الجنس والتي نفذتها دوائر تنمية قدرات الموظفين التابعة لمكتب إدارة الموارد البشرية بالتشاور مع شعبة النهوض بالمرأة، توجيه اهتمام مدراء البرامج إلى الحاجة ليس فقط إلى الإدراك بأن عملهم قد يحدث أثراً مختلفاً في المجموعات المستهدفة المختلفة التي تضم النساء والرجال على السواء ولكن إلى التسليم كذلك بأن عملهم ينبغي أن يراعي منظور نوع الجنس في مرحلة وضع السياسات والبرامج. ويستطيع مدراء البرامج من خلال إيلائهم مزيداً من الاهتمام لتحليل الفوارق بين الجنسين أن يصبحوا أقدر على أن يحددو المستفيدن المعنيين بشكل أدق وأن يضعوا وبالتالي أهدافاً أوضح تراعي الفوارق بين الجنسين. ومن شأن ذلك أن يسهل بدوره تصميم البرامج والتواتج والخدمات وتنفيذها بطريقة أكثر إنصافاً.

٤٨ - وجرت مناقشة تطبيق مفهوم إدماج المنظور المتعلق بنوع الجنس على المستوى المشترك بين الوكالات وعلى أساس منتظم، وطلب إلى مديرى البرامج في كل منظمة أن يتبعهدا بأن يعكس عملهم منظور نوع الجنس. ومع أن إدماج المنظور المتعلق بنوع الجنس يمثل مفهوماً جديداً نسبياً في إعداد الميزانية فقد لوحظ أن عدداً من الإدارات قد أولى اهتماماً خاصاً لهذا المفهوم استجابة للتوجيهات المتعلقة بإعداد الميزانية في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنين ٢٠٠١ - ٢٠٠٠ ومنها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وإدارة الشؤون السياسية، وإدارة نزع السلاح، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. ويمكن ملاحظة التشجيع على إدماج منظور نوع الجنس في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنين ٢٠٠١ - ٢٠٠٠ في الأنشطة المتصلة بتنسيق وتوحيد الإحصاءات وجمع البيانات، بما في ذلك في مجال قضايا مكافحة المخدرات وجمع وتحليل البيانات السياسية؛ والاستراتيجيات المتعلقة بالدعوة في مجال نزع السلاح؛ ومتابعة المؤتمرات الرئيسية؛ و المجالات البحث والتحليل في مجال التنمية الريفية والسكان، وتنمية الأعمال التجارية الصغيرة وتنظيم المشاريع، ونقل التكنولوجيا.

٤٩ - وبالرغم من أن إدماج منظور نوع الجنس قد لا يتضمن تحديده بشكل مباشر على المستوى التجمعي للنواتج والأنشطة في وثيقة الميزانية، فسوف يستمر تناوله في مرحلة وضع السياسات والبرامج وكذلك أثناء تنفيذ البرامج والأنشطة التي تتضطلع بها المنظمة ورصدها وتقييم نتائجها. وذلك لتحديد مدى تلبية اهتمامات واحتياجات المستفيدن من النساء والرجال من أعمال المنظمة على نحو ملائم. وستكون هذه المعلومات مضيدة في إعداد الميزانيات البرنامجية المقترحة في المستقبل وتحديد الاعتمادات من الموارد.

مراجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة ومراجع ممارسات مجلس الأمن

٥٠ - طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٠٩/٥١ المؤرخ ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٦ إلى الأمين العام أن يقوم، مع مراعاة الآراء التي تم الإعراب عنها والمقترحات العملية التي جرى تقديمها خلال المناقشات التي أجريت داخل اللجنة السادسة، بتعجيل خطى عملية إعداد ونشر ملحق "مراجع ممارسات مجلس الأمن" و "مراجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة". وكررت الجمعية العامة طلبها السابق إلى الأمين العام في قرارها ١٦١/٥٢ المؤرخ ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧ و ١٠٦/٥٣ المؤرخ ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨، بأن يواصل جهوده لتحديد الموارد اللازمة للأضطلاع بالعمل المطلوب في المنشورين في الوقت المناسب.

٥١ - وأشار الأمين العام في تقريره المؤرخ ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٧ (Corr.1 A/52/317) إلى الخطوات التي اتخذتها الأمانة العامة للتعجيل بإعداد ملحق "مراجع ممارسات مجلس الأمن" و "مراجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة" ومن بينها توزيع وتحديد المهام بين وحدات الأمانة العامة فيما يتعلق بالمسؤولية عن إعداد مشاريع الدراسات حول أحکام الميثاق. وفي الوقت ذاته، أشار التقرير إلى أن المشكلة الرئيسية التي تواجه إعداد وإصدار الملحق هي أن العمل في الملحق يعامل بوصفه نشاطاً ينبغي تنفيذه ضمن حدود الموارد القائمة. بيد أن الاحتياجات من الموارد اللازمة للعمل هي موارد ضخمة بحيث تجد معظم الوحدات المعنية في الأمانة العامة أن من الصعوبة بمكان إعداد الدراسات وفقاً للخطى والطريقة التي تطلبها الدول الأعضاء؛ ونظراً للحاجة إلى تنفيذ الأنشطة المأذون بها في حدود الموارد المتاحة لوحدات الأمانة العامة، فقد كانت المرونة محدودة في تعديل برامج العمل لاستيعاب إعداد الملحق.

٥٢ - وكما ورد في تقرير الأمين العام عن "مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة" و "مرجع ممارسات مجلس الأمن" (A/53/386) أكدت التجربة أن الاستمرار في أي محاولة لخنق المتأخرات المترافقـة الكبيرة في الملاحق يتطلب توفير الأساس المالي السليم لجهود الإدارات المعنية. وفي هذا الصدد سيجرى في المستقبل إدماج المهام المتصلة بـ "مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة" في الأبواب ذات الصلة في الميزانيات البرنامجية المقترنة ابتداء من فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ وذلك بغرض ضمان دعم العمل المتعلق بـ "مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة" في المستقبل بالموارد الكافية. وسيتم إدماج المسوى المطلوب من الموارد للعمل المتعلق بالمجلدات المتأخرة للفترات اللاحقة لعام ١٩٨٤ في الميزانيات البرنامجية المقبلة استنادا إلى ترتيب الأولوية الذي يتحدد لكل ملحق من الملاحق.

٥٣ - وتبعاً لذلك، فقد اقترحت موارد إضافية من المساعدة المؤقتة العامة للفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٠ تبلغ ٢,٢ مليون دولار في الميزانية الحالية للعمل المتعلق بخنق الأعداد المتأخرة فيما يتعلق بفهرسة الملحق رقم ٥ وإعداد المجلدات المتبقية من الملحق رقم ٦ والبدء في الملحق رقم ٧ لـ "مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة":

تقديرات الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠ (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		المجلد	الباب
٣٨٩,٠	إعداد المجلد الثاني والبدء في المجلد الرابع من الملحق رقم ٦	- إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات	٢
١٥٦,٨	المجلد الثالث من الملحق رقم ٦	- إدارة الشؤون السياسية	٢
٢٦,٠	المجلد الثاني من الملحق رقم ٧ (المادة ١١)	- إدارة شؤون نزع السلاح	٤
٣٦٣,٤	المجلد الثالث من الملحق رقم ٦	- إدارة عمليات حفظ السلام	٥
٧٧,٠	المجلدان الأول والثاني من الملحق رقم ٦	- مكتب الشؤون القانونية	٨
٥٢٢,٦	المجلدان الثاني والرابع من الملحق رقم ٦	- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٩
٤٤٩,٦	المجلدان الثاني والرابع من الملحق رقم ٦ والبدء في الدراسات المتصلة بالملحق رقم ٧	- مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	٢٢
٨٠,٢	فهرسة الملحق رقم ٥	- إدارة شؤون الإعلام	٢٦
٥١,٧	المجلد الثاني من الملحق رقم ٧ (المادتان ١٧ و ١٩)	- مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	٢٧ باء
٨٨,٣	المجلد الثاني (المادة ٨) والمجلد السادس (المادتان ١٠٠ (١) و (١٠١) من الملحق رقم ٧	- مكتب إدارة الموارد البشرية	٢٧ جيم
٢٢٠٤,٦		المجموع	

أضواء على أبواب الميزانية

الباب ١

تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما

مقارنة الموارد العامة والوظائف

التغيير	٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨
٣٩٤٠,٢	٤٥٨٩٠,٤	٤١٩٥٠,٢
٤	١٢٥	١٣١

الموارد (بآلاف الدولارات) الوظائف

٥٤ - يغطي هذا الباب التكاليف المباشرة لدورات الجمعية العامة، بما في ذلك الدعم الإضافي المقدم لرئيس الجمعية العامة؛ وللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (بما في ذلك أمانتها)؛ وللجنة البرنامج والتنسيق؛ وللجنة الاشتراكات؛ ومجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة (بما في ذلك أمانته)؛ وتسديد الأمم المتحدة إلى الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، تكاليف سفر ممثلي الأمم المتحدة إلى اجتماعات مجلس الصندوق الدائمة ولجنته الدائمة فضلاً عن نصيب المنظمة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. ويغطي الباب أيضاً التوجيه التنفيذي للمنظمة وإدارتها، بما في ذلك احتياجات الأمين العام ومكتبه التنفيذي، ومكاتب المديرين العامين لمكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ونيروبي، ومكتب اتصال الأمم المتحدة في أديس أبابا. وتم اقتراح إنشاء مكتب للمدير العام في نيروبي في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠ تنفيذاً لأحكام الفقرة ١٠١ من قرار الجمعية العامة ٢٢٠/٢٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧. وتمشياً مع نفس القرار، ترد في هذا الباب الاعتمادات الازمة لمكتب اتصال الأمم المتحدة في أديس أبابا.

توزيع الموارد، بالنسبة المئوية

الوظائف	١٩٩٩-١٩٩٨	٢٠٠١-٢٠٠٠
٥٤,٥	٥٧,٧
٤٥,٥	٤٢,٣
١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

التكاليف الأخرى

٥٥ - وتحت بند أحجزة تقرير السياسات، من المتوقع أن تكون هناك زيادة قدرها ٤٣٧٤ دولار. ويحصل ذلك المبلغ بالإضافة في احتياجات الجمعية العامة (١٦٥٠٠ دولار)؛ وللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، بما في ذلك أمانتها (٧٧٥٧٠٠ دولار)؛ ومجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، بما في ذلك أمانته (٣٠٠٠ دولار)؛ وتسديد الأمم المتحدة تكاليف سفر ممثلي الأمم المتحدة إلى اجتماعات مجلس الصندوق ولجنته الدائمة إلى الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. وتسديد الأمم المتحدة إلى الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة تكاليف الخدمات الإدارية التي يقدمها الصندوق إلى لجنة الأمم المتحدة للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (٥٥٣١٠٠ دولار). ويعوض عن هذه الزيادات جزئياً تخفيض قدره ٥٧٠٠ دولار في احتياجات لجنة الاشتراكات.

٥٦ - وتعكس الزيادة تحت بند الجمعية العامة الاحتياجات الإضافية لسفر ممثلي الدول الأعضاء التي تنتمي إلى أقل البلدان نموا إلى أربع دورات استثنائية للجمعية العامة. والدورات الاستثنائية الأربع، المدرجة تكاليفها في التقديرات، أذنت بها قرارات الجمعية العامة ١٦١/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥ و ١٨٦/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٦ و ٢٣١/٥٢ المؤرخ ٤ حزيران / يونيو ١٩٩٨ و ١٨٠/٥٢ المؤرخ ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨. ويعوض عن هذه الزيادات جزئياً تخفيض في التقديرات الإجمالية المتعلقة بالسفر استناداً إلى الحضور في السنوات السابقة. وتعكس الزيادة تحت بند اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة

والميزانية والميزانية مستحقات عضو إضافي لا يعمل في نيويورك لدفع تكاليف سفره وإقامته. وتستند التقديرات، للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠ إلى مستحقات يتعين تسديدها إلى ١٣ عضواً في اللجنة الاستشارية، بخلاف ١٢ عضواً كانت وضعفت تقديرات لهم في الفترة ١٩٩٩-١٩٩٨. وببناء على طلب الجمعية العامة من مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين القيام بمراجعة للحسابات إضافية للحسابات التي ازدادت مهمات مراجعة الحسابات التي يقوم بها الموظفون الذين يكلفهم أعضاء مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين، مما أدى إلى فترات عمل أطول وأو زiadة توافر مراجعات الحسابات. وببناء عليه، من المتوقع أن تكون هناك زيادة مقابلة في الأتعاب، وسفر وإقامة الموظفين المعنيين. ولأسباب نفسها، وبسبب زيادة هذا النشاط، تم أيضاً رصد اعتماد لإنشاء وظيفة برتبة ف - ٣ في أمانة المجلس. والتقديرات الموضوعة للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة في الميزانية العادية توفر اعتمادات لدفع ثلث تكاليف المصاروفات الإدارية لأمانة الصندوق المركزية. وتعود الزيادة (التي تعوض عنها الزيادات في باب الإيرادات ٢) إلى الترتيبات المنقحة لتقاسم التكاليف، التي بدأ نفاذها في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. أما تخفيض التقديرات المقترحة للجنة الاشتراكات فيعود بصفة رئيسية إلى شطب الاعتمادات المرصودة لدورة استثنائية للجنة في فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠.

توزيع الموارد، بالنسبة المئوية حسب العنصر

٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	
٣٩,٩	٣٧,٩	أجهزة تقرير السياسات
٦٠,١	٦٢,١	التوجيه التنفيذي والإدارة
١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

٥٧ - وتحت بند التوجيه التنفيذي والإدارة، طلبت زيادة إجمالية قدرها ٨٠٠ ٥٠٢ دولار. ويحصل ذلك باحتياجات الأمين العام (٧٠٠ ٥٣ دولار)؛ والمكتب التنفيذي للأمين العام (٧٠٠ ٩٨٥ دولار)؛ وإنشاء مكتب المدير العام في نيروبي (٧٠٠ ٣٩٦ دولار)؛ والتكاليف التشغيلية المتعلقة بمكتب اتصال الأمم المتحدة في أديس أبابا (٧٠٠ ٦٦ دولار).

٥٨ - ورصد للمكتب التنفيذي للأمين العام اعتماد لتغطية احتياجات مطلوبة مرة واحدة فقط للقيام بالأنشطة المطلوبة في قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٥٣ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، فيما يتصل بالجمعية الألفية ومؤتمر القمة للألفية (٠٠٠ ٦٣٩ دولار)، بما في ذلك اعتمادات مرصودة تحت بند المساعدة المؤقتة العامة لتعيين منسق برتبة أمين عام مساعد، تدعمه أربع وظائف (واحدة برتبة ف - ٥ وواحدة برتبة ف - ٤ واثنتان من فئة الخدمات العامة). ويقترح أيضاً إنشاء وظيفة واحدة برتبة ف - ٥ في مكتب نائب الأمين العام لمساعدة نائب الأمين العام في مسؤولياتها المتعلقة بعملية الإصلاح الجاري. وأخيراً، وبسبب طبيعة العمل التي تتطوّي عليها كتابة الكلمات، يقترح إعادة تصنيف وظيفة برتبة ف - ٢ في المكتب ورفعها إلى رتبة ف - ٣. ويتضمن إنشاء مكتب المدير العام في نيروبي اقتراح إنشاء وظيفتين: واحدة برتبة ف - ٥ ليشغلها موظف للشؤون القانونية وشئون الاتصال وأخرى يشغلها موظف دعم بالرتبة المحلية، مع تكاليف التشغيل ذات الصلة.

الباب ٢

شئون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات

مقارنة الموارد العامة والوظائف

التغيير	٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨
(٣ ٤٥١,٠)	٤٢٣ ٥٩٣,٨	٤٢٧ ٠٤٤,٨
(١)	١ ٨٦٥	١ ٨٦٦

٥٩ - الأنشطة التي يتعين تمويلها من هذا الباب في الميزانية البرنامجية المقترحة ترد في البرنامج ٢٧ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وخدمات المؤتمرات في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠١-١٩٩٨، بصيغتها المنقحة (Rev.1) A/53/6. وتشمل أيضا خدمات المكتبة في جنيف وفيينا، الواردة في البرنامج الفرعى ٣-٢٣ - خدمات المكتبة من البرنامج ٢٣: الإعلام، في الخطة المتوسطة الأجل، بصيغتها المنقحة.

٦٠ - وقد أنشئت إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات في عام ١٩٩٧ في إطار تدابير الإصلاح الإدارية التي قدمها الأمين العام، بهدف تبسيط وتعزيز الدعم التقني المقدم إلى العمليات الحكومية الدولية للأمم المتحدة. والأهداف الرئيسية للإدارة التي يتراأسها وكيل للأمين العام تمثل في التأكيد، عبر تقديم المشورة الرسمية والخدمات التقنية والفنية، من إدارة الجلسات إدارة نظمية وإجرائية، بالإضافة إلى أعمال أخرى التي تقوم بها الجمعية العامة، ومعظم لجانها الرئيسية وهيئاتها الفرعية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية، والمؤتمرات والاجتماعات ذات الصلة، ومجلس الوصاية؛ كما تمثل في تقديم خدمات نوعية عالية في مجال عقد الاجتماعات وإعداد الوثائق الازمة لقيام الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء بعملهم، من خلال استخدام موارد ومرافق خدمات المؤتمرات في جميع أنحاء العالم بأقصى فعالية ممكنة من حيث التكلفة.

توزيع الموارد، بالنسبة المئوية

٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	
٧٨,١	٧٧,٥	الوظائف
٢١,٩	٢٢,٥	التكاليف الأخرى
١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

٦١ - وفي ميزانية فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠، ستواصل الإدارة بذل الجهود من أجل تحسين استخدام موارد خدمات المؤتمرات، لا سيما من خلال تنسيق الخدمات التقنية وخدمات المؤتمرات، والتخطيط الأفضل، وتنظيم الخدمات، والاستثمار التدريجي في التكنولوجيات الجديدة لا سيما في مجال الترجمة التحريرية والشفوية عن بعد، وزيادة كفاءة خدمات المؤتمرات وفاعليتها من حيث التكلفة.

٦٢ - ووكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات مسؤول أيضا عن خدمات المؤتمرات في جنيف وفيينا. ويتيح هذا الترتيب إدارة موارد خدمات المؤتمرات في مراكز العمل الثلاثة بطريقة متكاملة بهدف تحقيق أكبر قدر من الفعالية في استخدام موارد خدمات المؤتمرات. وبناء عليه، ما زالت توضع ميزانية موارد خدمة المؤتمرات في جنيف وفيينا في هذا الباب. وفي فيينا، ستواصل الأمم المتحدة تقديم خدمات المؤتمرات لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، اعتبارا من ميزانية فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠، على أساس تقاسم التكاليف. وكما كان الحال في ميزانية فترة السنتين ١٩٩٩-١٩٩٨، يتم إعداد الاحتياجات من خدمات مؤتمرات الأمم المتحدة في فيينا على أساس تحديد صاف للميزانية (أي أن الاعتمادات الازمة بموجب هذا الباب

لا تمثل إلا حصة الأمم المتحدة في خدمات المؤتمرات). ومع ذلك، يتم تقديم الميزانية الإجمالية لخدمات المؤتمرات في فيينا في هذا الباب إلى الجمعية العامة لاستعراضها وتوافق عليها.

٦٣ - وتتضمن أيضا الاحتياجات المقدرة في هذا الباب الاحتياجات الازمة للدورات الاستثنائية للجمعية العامة المقرر عقدها في فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠، والاجتماعات والمؤتمرات الدولية الأخرى التي من المقرر تنظيمها تحت رعاية الأمم المتحدة. وفقا للمقررات المحددة التي اتخذتها الجمعية العامة. ووفقا لقرارات الجمعية العامة، سوف يتم أيضا تقديم خدمات المؤتمرات إلى اجتماعات المجموعات الإقليمية والتجمعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء بمقدار توفرها ضمن القدرة المتاحة للإدارة.

توزيع الموارد، بالنسبة المئوية حسب العنصر

	١٩٩٩-١٩٩٨	٢٠٠١-٢٠٠٠
أجهزة تقرير السياسة	٠,٢	٠,٢
التجييه التنفيذي والإدارة	٠,٥	٠,٣
برنامج العمل	٩٨,٣	٩٨,٧
دعم البرنامج	١,٠	٠,٨
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠

٦٤ - وسوف يتم تحقيق تخفيف صاف في الموارد من خلال مختلف التدابير الموضوعة في الوقت الراهن لتحقيق وفورات في التكاليف، بما في ذلك تحسين مراقبة الموارد المخصصة في الميزانية المساعدة المؤقتة للجمعيات. وزيادة استخدام القدرات المتاحة، والاستعانة بالحواسيب في عملية الترجمة، وتطبيق التكنولوجيات الجديدة في إعداد الوثائق ونشرها، في الوقت الذي يتم فيه تقديم تخطيط كاملة للجلسات المقرر عقدها، والتتأكد من نوعية الخدمات المقدمة. ويعكس توزيع الموارد في هذا الباب الجهود التي تبذلها إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات لتبسيط هيكلها التنظيمي، والتركيز على الموارد في المجالات ذات الأولوية من خلال مناقلتها داخلية، والاستثمار في التكنولوجيات الجديدة. وسيتيح مستوى الموارد المتاحة مواصلة توفير اعتمادات لـ ٩١٠ وظائف من الفئة الفنية وما فوقها و ٩٥٥ وظيفة من فئة الخدمات العامة والفئات الأخرى المملوكة من الميزانية العادية. ويعكس ذلك إلغاء وظيفة واحدة من الفئة الفنية ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة، ونقل وظيفة واحدة داخلية من الفئة الفنية إلى هذا الباب من الباب ٢٧ دال، خدمات الدعم المركزية.

الباب ٣ الشؤون السياسية

مقارنة الموارد العامة والوظائف

التغيير	٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨
الموارد (بآلاف الدولارات)	١٤٢٠٩٢,٦	١٢٧٨٨٨,٥
الوظائف	١٩٥	١٩٥

٦٥ - وتحمل إدارة الشؤون السياسية مسؤولية تنفيذ البرنامج ١، الشؤون السياسية، من الخطة المتوسطة الأجل. وتقدم الإدارة الدعم ، في إطار تنفيذ البرنامج، للأمين العام في أداء ولاياته المتصلة بمنع واحتواء وتسوية النزاعات، بما في ذلك بناء السلام في فترة ما بعد النزاع، كما تقدم له الدعم في الجوانب السياسية لعلاقته مع الدول الأعضاء، وفي تقديم المساعدة الانتخابية عندما تطلبها الدول الأعضاء، وكذلك في توفير الخدمات الفنية لمجلس الأمن وهيئاته الفرعية والجمعية العامة وهيئاتها الفرعية، بما في ذلك اللجنة المعنية بممارسة

الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وترد الآن في هذا الباب الاعتمادات المرصودة للبعثات السياسية الخاصة التي كانت مدرجة في السابق في باب الميزانية المتعلقة بعمليات حفظ السلام.

توزيع الموارد، بالنسبة المئوية

٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	
٢٨,٠	٢٥,٣	الوظائف
٧٢,٠	٧٤,٧	التكاليف الأخرى
١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

٦٦ - وبالنسبة لميزانية فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠، يتضمن المبلغ الإجمالي المطلوب مبلغ ٤١,٧ مليون دولار لإدارة الشؤون السياسية، و ٨٦,٢ مليون دولار للبعثات السياسية الخاصة التي قررتها الجمعية العامة في قرارها ٢٠٦/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨. ولا يقترح إجراء أي تغيير في عدد الوظائف. ويعود الانخفاض في مستوى الموارد المشار إليها في الجدول أعلاه إلى حد كبير إلى أن الاعتمادات المرصودة للبعثات السياسية الخاصة أقل من الاعتمادات المرصودة في الفترة ١٩٩٩-١٩٩٨، ويعادل هذا الانخفاض زيادات في الاعتمادات المرصودة لتكاليف الموظفين الأخرى، والخبراء الاستشاريين والخبراء، والسفر.

توزيع الموارد، بالنسبة المئوية حسب العنصر

٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	
٠,١	٠,١	أجهزة تقرير السياسة
٣,٦	٣,٢	التوجيه التنفيذي والإدارة
٢٥,٨	٢٣,٠	برنامج العمل
٦٧,٤	٧١,٠	البعثات السياسية الخاصة
٣,٠	٢,٧	دعم البرنامج
١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

٦٧ - ويعود جزء كبير من مقتراحات الميزانية لهذه الإدارة إلى شعبها الإقليمية. فقد اقترح في البرنامجين الفرعيين ١ و ٢ اقتراح إنشاء وحدة جديدة لتخفيض السياسات. وسوف يتم بذلك جهود خاصة للإسراع في إعداد "دليل ممارسات مجلس الأمن"، و "دليل ممارسات أجهزة الأمم المتحدة".

الباب ٤
نزع السلاح

مقارنة الموارد العامة والوظائف

التغيير	٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	
٥٢٢,٥	١٣٤٩٨,٤	١٢٩٧٥,٩	الموارد (آلاف الدولارات)
٢	٤٨	٤٦	الوظائف

٦٨ - أعيد إنشاء إدارة نزع السلاح برئاسة وكيل للأمين العام في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ لتحمل محل مركز شؤون نزع السلاح، وهو جزء من برنامج الإصلاح الذي يقوم به الأمين العام. والإدارة مسؤولة عن تنفيذ البرنامج ٢٦: نزع السلاح، الذي يعتبر مجالاً ذا أولوية في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، بصفتها المنقحة. وقد ازداد الطلب على الأمم المتحدة، في أعقاب نهاية الحرب الباردة للتصدي لتحديات جديدة، وهي تضطلع بمهمات جديدة نتيجة التهديدات المتزايدة الناشئة عن انتشار أسلحة التدمير الشامل والأسلحة التقليدية.

توزيع الموارد، بالنسبة المئوية

المجموع	المطالبات الأخرى	الوظائف	١٩٩٩-١٩٩٨	٢٠٠١-٢٠٠٠
			٧٠,٢	٧٠,٢
			٢٩,٨	٢٩,٨
١٠٠,٠	١٠٠,٠			

٦٩ - وستواصل الإدارة في ميزانية فترة السنين ٢٠٠١-٢٠٠٠، التركيز على تعزيز وقوية وتدعم المبادئ والقواعد المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح، مع التأكيد على بنزع السلاح النووي. وستعالج الإدارة موضوع الأسلحة الصغيرة، والأسلحة الخفيفة، والألغام البرية، فضلاً عن التدابير العملية لنزع السلاح. وستتوسيع من أنشطتها التي تستهدف الجمهور الواسع، بما في ذلك قواعد بياناتها، للتأكد من تبادل المعلومات المتعلقة بنزع السلاح والمنظمات غير الحكومية، وتعزيز التفاعل والتعاون في هذه المسائل. وستقوم الإدارة من خلال إعادة إنعاش مراكزها الإقليمية للسلام ونزع السلاح بالتشجيع تشجيعاً قوياً على إيجاد حلول إقليمية للمشاكل الإقليمية.

توزيع الموارد، بالنسبة المئوية حسب العنصر

المجموع	برنامج العمل	أجهزة تقرير السياسة	١٩٩٩-١٩٩٨	٢٠٠١-٢٠٠٠
			٠,٣	٠,٣
			٩٩,٧	٩٩,٧
١٠٠,٠	١٠٠,٠			

٧٠ - وبالنسبة لميزانية فترة السنين ٢٠٠١-٢٠٠٠، يعكس المستوى العام للموارد المقترحة للإدارة نمواً قدره ٥٢٢٥٠٠ دولار (٤٪ في المائة) مقارنة بالاعتمادات المنقحة لفترة السنين ١٩٩٩-١٩٩٨. وتعود الزيادة، بصفة أساسية، إلى إعادة تنظيم شؤون نزع السلاح بعد نقلها من إدارة الشؤون السياسية، في إطار البرنامج الذي وضعه الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة لفترة السنين ١٩٩٩-١٩٩٨.

٧١ - وتتضمن الاقتراحات المتعلقة بالوظائف وظيفة جديدة برتبة ف - ٣ في فرع أسلحة التدمير الشامل؛ ووظيفة جديدة برتبة ف - ٢ في فرع الرصد والتحليل والمعلومات؛ وظيفة واحدة جديدة من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)، وإلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) مما يعكس إعادة توزيع المهام بين كل من المكتب الإداري التابع للإدارة، والمكتب التنفيذي التابع لإدارة الشؤون السياسية في أعقاب تدابير الإصلاح؛ ونقل وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) من أمانة مؤتمر نزع السلاح وفرع دعم المؤتمرات في جنيف إلى مكتب وكيل الأمين العام؛ وإعادة تصنيف وظيفة برتبة ف - ٥ من فرع أسلحة التدمير الشامل ورفعها إلى رتبة مد - ١ نظراً لزيادة المسؤوليات المتصلة باتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف.

الباب ٥

عمليات حفظ السلام

مقارنة الموارد العامة والوظائف

التغيير	٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨
(١٣٢,٤)	٨٠ ٤٣٢,٦	٨٠ ٥٦٥,٠
-	٢٥٨	٣٥٨

- إدارة عمليات حفظ السلام مسؤولة عن البرنامج ٢: عمليات حفظ السلام، في الخطة المتوسطة الأجل. والإدارة مسؤولة عن إدارة وتوجيه عمليات حفظ السلام؛ وتوفير الدعم الإداري والسوقى والشامل لجميعبعثات الميدانية؛ وتطوير قدرة جاهزة ومرنة للاضطلاع بعمليات حفظ السلام والعمليات الميدانية الأخرى، وصيانتها وتعزيز قدرتها؛ والعمل كمركز تنسيق في عملية تنسيق ورصد إزالة الألغام ووضع برامج متكاملة لها. ويندرج في هذا الفرع أول بعثتين لحفظ السلام، وهما هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين وفريق مراقب الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، وتم إنشاء البعثتين في عامي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ على التوالي، وما زالتا تمولان من الميزانية العادلة؛ ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة. أما الموارد المتصلة بالبعثات السياسية الخاصة التي كانت ترد في السابق في هذا الباب، فترت الآن في الباب ٣: الشؤون السياسية.

توزيع الموارد بالنسبة المئوية

الوظائف	٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨
٦٠,٢	٦٠,١	..
٣٩,٨	٣٩,٩	..
١٠٠,٠	١٠٠,٠	..

- وفي إطار المبلغ الإجمالي المطلوب، يتصل مبلغ قدره ١٣,٩ مليون دولار بإدارة عمليات حفظ السلام ومبلغ ٥٠,٢ مليون دولار ب الهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين ومبلغ ١٨,٣ مليون دولار بفريق مراقب الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان؛ ومبلغ ٦,١ مليون دولار بمكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة. وبالنسبة لميزانية فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠، لم يقترح إجراء أي تغيير في عدد ورتب الوظائف في أي من هذه المكاتب.

- ولا تمثل الموارد الإجمالية المطلوبة في الميزانية العادلة الاحتياجات الكاملة لأنشطة المضطلع بها في إطار هذا الباب. ففيما يتعلق بإدارة عمليات حفظ السلام، سيواصل الأمين العام استخدام الموظفين في حساب دعم عمليات حفظ السلام؛ كما سيلجأ إلى التبرعات فيما يتعلق بأنشطة المتصلة بتنسيق عمليات إزالة الألغام.

الباب ٦

استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

مقارنة الموارد العامة والوظائف

الوظائف	٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨
٨٩,٤	٤ ٠٢٤,٢	٣ ٩٣٤,٨
-	١٨	١٨

- ٧٥ - مكتب شؤون الفضاء الخارجي مسؤول عن تنفيذ البرنامج ٣، استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، في الخطة المتوسطة الأجل. ويقدم المكتب خدمات المداولات إلى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ولجنتها الفرعية القانونية ولجنتها الفرعية العلمية والتقنية وهيئاتها الفرعية فضلاً عن الفريق العامل الجامع المعنى ببنود جدول أعمال اللجنة الرابعة للجمعية العامة المتعلقة بالفضاء؛ ويقدم المساعدة لتلك الهيئات في صياغة واعتماد الصكوك القانونية المتعلقة بالأنشطة الفضائية؛ ويقوم بدور مركز التنسيق في تنسيق الأنشطة الفضائية بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى المهتمة بمسائل الفضاء؛ وينفذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الأول والثاني المعنيين باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، فضلاً عن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعنى باستكشاف الفضاء.

توزيع الموارد بالنسبة المئوية

الوظائف	١٩٩٩-١٩٩٨	٢٠٠١-٢٠٠٠
التكاليف الأخرى	٨٤,٢	٨٣,٤
المجموع	١٥,٨	١٦,٦
	١٠٠,٠	١٠٠,٠

- ٧٦ - سيركز المكتب أنشطته، خلال ميزانية فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠، على تنفيذ خطة العمل المنشقة عن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعنى باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، على النحو الذي تقره الدورة الرابعة والخمسون للجمعية العامة، من أجل تعزيز استخدام علوم الفضاء والتطبيقات التكنولوجية لحل المشاكل ذات الاهتمام الإقليمي أو العالمي، وتنمية القدرات، لا سيما قدرات البلدان النامية على استخدام هذه التطبيقات لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ويعتزم المكتب أيضاً إنشاء شراكة جديدة مع المجتمع المدني لتنفيذ البرنامج والمساهمة في زيادة وعي الجمهور ورأسمى السياسات، لا سيما في البلدان النامية، بشأن علوم وتكنولوجيا الفضاء لتحقيق تقدم في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

- ٧٧ - ويكتمس الحصول على اعتمادات إضافية لإعادة تصنيف وظيفة برتبة ف - ٢ لرفعها إلى رتبة ف - ٤ بسبب زيادة المسؤوليات الناشئة عن إداء المشورة في مجال تكنولوجيا الفضاء وتطبيقاته، لا سيما في مجال الاستشعار من بعد؛ وصيانة معدات تجهيز البيانات استجابة للتوصية التي قدمها مجلس مراجعي الحسابات لتقاسم تكاليف الخدمات المشتركة؛ ولشراء معدات تكنولوجية.

الباب ٧ محكمة العدل الدولية

مقارنة الموارد العامة والوظائف

الوظائف	١٩٩٩-١٩٩٨	٢٠٠١-٢٠٠٠	التغيير
الموارد (بآلاف الدولارات)	٦٥٩,٦	٢٠ ٣٤,٧	٦٥٥,١
	٥٧	٦١	٤

- ٧٨ - محكمة العدل الدولية، ومقرها في لاهاي، هي أحد الأجهزة الرئيسية الستة للأمم المتحدة، وهي جهازها القضائي الرئيسي. وهي تمارس مهامها وفقاً لنظامها الأساسي، الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من ميثاق الأمم المتحدة. وتفصل المحكمة وفقاً للقانون الدولي في المنازعات التي تحيلها إليها الدول، وقد تصدر فتاوى في أي مسألة قانونية بناءً على طلب الهيئات التي يأذن لها الميثاق بذلك أو التي تفعل ذلك وفقاً للميثاق.

توزيع الموارد بالنسبة المئوية حسب العنصر

٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	
٣٤,٣	٣٦,٥	أعضاء المحكمة
٤٥,٩	٤٣,٣	قلم سجل المحكمة
١٩,٨	٢٠,٢	الخدمات المشتركة
١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

- ٧٩ تتضمن الموارد المقترحة نموا قدره ٦٥٥ دolar (٣,١ في المائة) يتعلّق إلى حد كبير بتوفير أربع وظائف جديدة (وظيفتان برتبة ف - ٤ ووظيفتان برتبة ف - ٢) في قلم سجل المحكمة وتعكس الجهد الذي تبذلها المحكمة في معالجة الصعوبة المتزايدة في توفير احتياجاتهما من الترجمة التحريرية والنشر، للتقليل من تراكم المنشورات، والأخذ بأسباب التكنولوجيا الحديثة لتحسين سبلها في تخزين الوثائق، ونشرها واسترجاعها وتوزيعها.

الباب ٨ الشؤون القانونية

مقارنة الموارد العامة والوظائف

التغيير	٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	
٩٧٥,٣	٣٣ ٤٢٤,٥	٣٢ ٤٤٩,٢	الموارد (بآلاف الدولارات)
٢	١٤٤	١٤٢	الوظائف

- ٨٠ مكتب الشؤون القانونية مسؤول عن تنفيذ البرنامج ٤، الشؤون القانونية، من الخطة المتوسطة الأجل وعن تحقيق أهدافه، وهي توفير خدمة قانونية مركبة موحدة للأمانة العامة والأجهزة الرئيسية وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة؛ وكفالة اتخاذ ترتيبات قانونية سلية لدعم أنشطة الأمم المتحدة فيما يتعلق بصيانته السلم والأمن الدوليين؛ والمساهمة في التطوير والتدوين التدريجي للقانون الدولي العام والتجاري؛ وتعزيز تقوية النظام القانوني الدولي للبحار والمحيطات وتطويره وتنفيذه تنفيذاً فعالاً؛ وتسجيل ونشر المعاهدات وأداء مهام الوديع التي يقوم بها الأمين العام. وتشمل الملامح البارزة لبرنامج العمل، اعتماداً على توجهه الأساسي، تقديم الخدمات القانونية إلى المقر وأجهزة الأمم المتحدة ومكاتبها وبعثاتها الميدانية وبعثاتها لحفظ السلام والاتصال بينها، ودراسة المسائل وإعداد الفتاوى بشأن تفسير الميثاق وقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها وقواعدها وأنظمتها، والمعاهدات ومسائل القانون الدولي العام.

توزيع الموارد بالنسبة المئوية

٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	
٧٦,٦	٧٧,٦	الوظائف
٢٣,٤	٢٢,٤	التكاليف الأخرى
١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

- ٨١ ويقدم هذا المكتب أيضا المساعدة القانونية فيما يتصل بتطوير وتنفيذ النظام الأساسي والنظام الإداري للموظفين والنظام المالي والقواعد المالية، وأنشطة المشتريات، وترتيبات الممتلكات وغيرها من الأنشطة التجارية لدعم جميع جوانب عمل المنظمة، بما في ذلك توفير الأفراد والمعدات لبعثات حفظ السلام وغيرها من البعثات. وبإضافة إلى هذا، يضطلع المكتب بالمسؤولية الرئيسية عن حل المنازعات القانونية أمام

الهيئات القضائية وهيئات التحكيم، بما في ذلك المحكمة الإدارية للأمم المتحدة، وفي المفاوضات وغيرها من الإجراءات التي تشمل المنظمة، من قبيل المنازعات التجارية ومطالبات الأطراف الثالثة، وصيانة احترام مزايا المنظمة وحقوقها القانونية. وعلاوة على ذلك يعد المكتب مشاريع الاتفاقيات والاتفاقات الدولية والأنظمة الداخلية لأجهزة ومؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من الصكوك القانونية والمشورات والماد بشأن المسائل القانونية، ويجري دراسات للمساعدة في التطوير والتدعيم التدريجي للقانون الدولي وقانون التجارة الدولية. وفي هذا الصدد، يقدم المكتب خدمات الأمانة للجنة السادسة التابعة للجمعية العامة، وللجنة القانون الدولي، وللجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي، والهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة التي أنشأتها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وغيرها من هيئات الأمم المتحدة التي تتناول مسائل قانونية. ويقدم أيضاً المعلومات والمشورة والمساعدة للدول، بما في ذلك الرصد والإبلاغ فيما يتعلق بالتطورات المتصلة بقانون البحار وشؤون المحيطات، بما يتصل مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وعلاوة على ذلك يقوم هذا المكتب بمهام الوديع التي يضطلع بها الأمين العام، ومسؤوليات الأمانة العامة بموجب المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة بشأن تسجيل ونشر المعاهدات، ومسؤوليات الأمين العام بموجب النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، عدا ما يتصف منها بطابع الميزانية.

توزيع الموارد بالنسبة المئوية حسب العنصر

٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	
١٠,٤	١٠,٢	أجهزة تقرير السياسات
٨٥,٥	٨٥,٤	برنامج العمل
٤,١	٤,٦	دعم البرنامج
١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

ويشمل الملاك المقترن للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠ اقتراحًا بإنشاء وظيفة فنية (برتبة ف - ٣) في كل من الشعبة القانونية العامة والأمانة العامة للمحكمة الإدارية للأمم المتحدة. ويقترح أيضًا إعادة تصنيف وظيفة واحدة من رتبة ف - ٢ (لغات) إلى رتبة ف - ٣ في قسم المعاهدات. - ٨٢

الباب ٩ الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

مقارنة الموارد العامة والوظائف

التغيير	٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	
٣٢٥,٣	١٠٧ ٢٨٢,٧	١٠٦ ٩٥٨,٤	الموارد (بآلاف الدولارات)
-	٥١٧	٥١٧	الوظائف

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مسؤولة عن تنفيذ البرنامج ٢٨ من الخطة المتوسطة الأجل. وسينصب التركيز برنامج العمل على توفير الدعم المتكامل لمهام التنسيق المركزي وصنع السياسات المعهود بها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية. فضلاً عن اللجنتين الثانية والثالثة التابعتين للجمعية العامة؛ وتيسير وتشجيع تعزيز تنسيق السياسات وزيادة التعاون والتضامن فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وعلى الأخص عن طريق لجنة التنسيق الإدارية وهيئاتها الفرعية. - ٨٣

وفي هذا السياق، يتمثل محور تركيز الإدارة في الاستفادة من قدرتها المتكاملة فيما يتعلق بتنسيق السياسات وتحليل السياسات وتقديم الخدمات الاستشارية لأجل تشجيع التنمية وتعزيز التعاون الدولي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والميداني المتصلة بها. و تسترشد الإدارة في تنفيذ البرنامج بضرورة توجيه اهتمام خاص لاحتياجات أفريقيا، وأقل البلدان نمواً، والدول النامية الجزرية الصغيرة فضلاً عن ضرورة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. - ٨٤

توزيع الموارد بالنسبة المئوية

٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	
٨٦,٠	٨٧,٤	الوظائف
١٤,٠	١٢,٦	التكاليف الأخرى
١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

وتتمثل الوظائف المركزية للإدارة فيما يتعلق بوضع السياسات وتنسيقها في تعزيز الحوار بشأن السياسات وتقديم الدعم لعملية وضع السياسات من خلال العملية الحكومية الدولية الدائمة في الجمعية العامة وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهياكلهما الفرعية، وخاصة في سياق عولمة الاقتصاد العالمي والترابط المتزايد بين الأمم؛ وتعزيز الدعم المقدم في المجالات الرئيسية المتمثلة في التنمية المستدامة والتنمية الاجتماعية وقضايا نوع الجنس، وفي الاقتصاد العام والإدارة العامة استناداً إلى نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة ودوراتها الاستثنائية؛ وتقديم الدعم لتنسيق المهام التي تضطلع بها الهيئات الحكومية الدولية المركزية وكذلك المساعدة في تعزيز التناسق بين السياسات داخل منظمات الأمم المتحدة وفيما بينها. وبغية فهم عملية التنمية وتحسين الرؤى بشأنها من خلال تحليل السياسات، تقوم الإدارة برصد وتحليل وتقدير السياسات والاتجاهات العالمية والاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الاتجاهات السكانية؛ كما تقوم بجمع البيانات التحليلية والإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ونشرها؛ ورصد التهديد بمركز المرأة وتحسينه؛ وتحليل دور كل من الدولة والقطاع العام في التنمية بهدف تقديم الدعم مباشرةً لوظائف المنظمة المعiarية والمتعلقة بوضع السياسات. وتدعم الخدمات الاستشارية المتعلقة بالسياسات، عند الطلب، الجهود التي تبذلها البلدان النامية وبلدان الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية لبناء القدرات الوطنية في مجالات مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والنهوض بالمرأة، والإدارة والمالية العامة، والموارد والطاقة الطبيعية، والإحصاء، والسكان. وسيجري من خلال هذا البرنامج التشجيع على ترجمة الاتفاقيات الدولية إلى استراتيجيات وبرامج على الصعيد الوطني، وتبادل الخبرة الفنية وأفضل الممارسات المتعلقة بالتنمية على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي.

توزيع الموارد بالنسبة المئوية حسب العنصر

٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	
٣,٦	٢,٩	أجهزة تقرير السياسات
٣,٩	٤,٢	التوجيه التنفيذي والإدارة
٨٤,٨	٨٥,٦	برنامج العمل
٧,٧	٧,٣	دعم البرنامج
١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

ويجري التماس الموارد لأغراض منها المساعدة العامة فيما يتصل بالدورات الاستثنائية المتعلقة بمتابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛ وإعداد المجلدات التي تأخر إصدارها من مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة؛ والاحتياجات من الخبراء الاستشاريين والخبراء فيما يتصل بالأعمال التحضيرية للدورات الاستثنائية للجمعية العامة، وفريق الجمعية العامة العامل المفتوح بباب العضوية المخصوص لتمويل التنمية؛ والسفر المتعلق بتنظيم الأفرقة المكونة من الشخصيات البارزة والخبراء التي تعقد بالاقتران مع اللجانتين الثانية والثالثة التابعتين للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية لتناول المسائل التي تهمها، بما في ذلك الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية عن طريق الشراكة. وسيقابل هذه الزيادة في الاحتياجات الاعتماد المرصود في عام ١٩٩٨ للأمانة المؤقتة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد وأو من التصحر، وخاصة في أفريقيا. وفي ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

أصبحت الاتفاقية، بوصفها هيئة منشأة بمعاهدة، تمول من الأنصبة المقترنة على الدول الأطراف فيها وتوقف وبالتالي تمويلها عن طريق الميزانية العادية.

الباب ١٠ أفريقيا: البرنامج الجديد للتنمية

مقارنة الموارد العامة والوظائف

الوظائف	١٩٩٩-١٩٩٨	٢٠٠١-٢٠٠٠	التغيير
الموارد (بآلاف الدولارات)	٥٢٣٠,٠	٦٠١٢,١	٧٨٣,١
	١٩	٢٣	٤

- ٨٧ تتولى المسؤلية المشتركة عن تنفيذ البرنامج ٦. أفرقيا: البرنامج الجديد للتنمية، من الخطة المتوسطة للأجل، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة شؤون الإعلام. وتقدم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا، التنسيق العام والريادة في هذا البرنامج.

- ٨٨ ويتمثل الهدف العام لهذا البرنامج في تعزيز دعم المجتمع الدولي وتنشيط جهوده من أجل التنمية الأفريقية، عن طريق وسائل من بينها زيادة تدفق الموارد المالية؛ وضمان أن تظل التنمية الأفريقية إحدى أولويات المجتمع الدولي؛ وتعزيز إطار داعم لجهود التنمية الأفريقية؛ وتعزيز اضطلاع منظومة الأمم المتحدة باستجابة منسقة وفعالة على مستوى السياسات العامة والمستوى التنفيذي لدعم التنمية الأفريقية؛ وزيادة تعزيز التعاون فيما بين دول الجنوب.

- ٨٩ وقد أعطت الجمعية العامة الأولوية للأنشطة الواقعة في إطار هذا البرنامج في مرفق قرارها ٢١٩/٥١ المؤرخ ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٦، وأعادت الجمعية العامة تأكيد ذلك لاحقاً في قرارها ٢٠٦/٥٣. والأنشطة التي تقرر الاضطلاع بها بموجب هذا البرنامج، في تعاون وثيق مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تتصل أيضاً بتقدير ورصد برنامج عمل الأمم المتحدة للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا، وتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٨٧/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧ فيما يتعلق بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا.

توزيع الموارد بالنسبة المئوية

المجموع	١٩٩٩-١٩٩٨	٢٠٠١-٢٠٠٠
الوظائف	٧١,١	٧١,٤
التكاليف الأخرى	٢٨,٩	٢٨,٦
	١٠٠,٠	١٠٠,٠

- ٩٠ ولتعزيز الأنشطة المضطلع بها في إطار هذا البرنامج فيما يتصل بالرصد والتقييم الفعال الموضوعي لمبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا وحملة إذكاء الوعي العالمي إزاء الحالة الاقتصادية في أفريقيا، تشمل مقتراحات الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠ إضافة وظيفة واحدة برتبة ف - ٤، ووظيفة برتبة ف - ٣، ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الراتب الأخرى) ووظيفة بالرتبة المحلية. وتلتزم كذلك موارد إضافية للمساعدة المؤقتة العامة بغرض التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، وللخبراء الاستشاريين والخبراء اللازمين لإعداد الدراسات والتقارير المتخصصة، وللجماعات أفرقة الخبراء المخصصة، والاحتياجات التنفيذية.

الباب ١١ ألف التجارة والتنمية

مقارنة الموارد العامة والوظائف

الموارد (بآلاف الدولارات)	١٩٩٩-١٩٩٨	٢٠٠١-٢٠٠٠	التغير
٤٢٨,٥	٩٣ ٧٢٤,٩	٩٣ ٢٩٦,٤
-	٣٩٤	٣٩٤

- ٩١ - اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في دورته التاسعة المقودة في ميدراند، جنوب أفريقيا، في نيسان/أبريل ١٩٩٦، إصلاحات ذات أثر بعيد المدى شملت زيادة تركيز برنامج العمل، خاصة في الميادين التي يتمتع فيها الأونكتاد بتفوق تسييري واضح؛ وتبسيط الآلية الحكومية الدولية؛ وتحسين طرق العمل؛ وخفض عدد الاجتماعات؛ وإعادة تشكيل الأمانة.

- ٩٢ - وقد سيطرت على أنشطة الأونكتاد منذ دورته التاسعة مجالات الاهتمام الأربع التالية: (أ) تنفيذ توجهات السياسة العامة الجديدة التي حددتها دورة الأونكتاد التاسعة، وتمثل في استراتيجيات العولمة والتنمية، والاستثمار، وتطوير التكنولوجيا والمؤسسات، والتجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، والهيكل الأساسية للخدمات من أجل فعالية التنمية والتجارة، فضلاً عن المسائل المشتركة بين القطاعات، مثل مشاكل أقل البلدان نمواً، والبلدان غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية، والتنمية المستدامة، والتخفيف من وطأة الفقر، وتمكين المرأة، والتعاون فيما بين البلدان النامية، ومساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينيات؛ (ب) تشغيل الآلية الحكومية الدولية الجديدة المبسطة، المنشأة في دورة الأونكتاد التاسعة؛ (ج) وضع الهيكل الداخلي لأمانة الأونكتاد في شكله النهائي، معأخذ نتائج دورة الأونكتاد التاسعة بعين الاعتبار؛ (د) تطوير أدوات الإدارة وإدماجها في أنشطة الأونكتاد اليومية تعزيزاً للثقافة الإدارية في المنظمة. وفي سعي الأونكتاد لتحقيق أهدافه، سيواصل، فيما يضطلع به من أنشطة، تعزيز الحوار وتبادل الخبرات بين الحكومات فيما يتعلق بالسياسات، والتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، والمشاركة في المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكademية والقطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى في التنمية.

توزيع الموارد بالنسبة المئوية

الوظائف	١٩٩٩-١٩٩٨	٢٠٠١-٢٠٠٠
٨٥,٨	٨٦,٥
١٤,٢	١٣,٥
١٠٠,٠	١٠٠,٠

- ٩٣ - تتضمن الموارد المطلوبة زيادة قدرها ٤٢٨٥٠٠ دولار على الاعتماد المنقح للفترة ١٩٩٩-١٩٩٨ وتعكس بشكل عام الزيادات المقترحة تحت بند المساعدة المؤقتة العامة فيما يتعلق بالتحضير للدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعنى بأقل البلدان نمواً المقرر عقدهما في عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠١ وتقديم الخدمات لهما؛ والخدمات التعاقدية الضرورية لإنتاج الأفلام والمواد الترويجية؛ وشراء وتحسين معدات التشغيل الآلي للمكاتب؛ وفي إطار بند المنح والمساهمات المقدمة للتجهيز الحاسوبي؛ تخزين البيانات وغير ذلك من الخدمات المتخصصة التي تقدم للأونكتاد.

توزيع الموارد بالنسبة المئوية حسب العنصر

٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	
٠,٩	٠,٧	أجهزة تقرير السياسات
٧,٨	٧,٧	التوجيه التنفيذي والإدارة
٧١,٦	٧٢,١	برنامج العمل
١٩,٧	١٩,٥	دعم البرنامج
١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

الباب ١١ باء

مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية

مقارنة الموارد العامة

التغيير	٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	
-	١٩ ٨١٢,٧	١٩ ٨١٢,٧	الموارد (بآلاف الدولارات)

٩٤ - تشارك في تشغيل مركز التجارة الدولية منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة، وتعمل الأمم المتحدة من خلال الأونكتاد. ويقوم بتوجيهه برنامج عمل المركز الفريق الاستشاري الحكومي الدولي المشترك، المؤلف من الدول الأعضاء في منظمة التجارة الدولية والأونكتاد. والهدف الرئيسي للمركز هو تعزيز تجارة البلدان النامية وتنمية صادراتها، وتحسين عمليات الاستيراد وإدارته فيها، بغية تحقيق مزيد من الاقتصاد والفعالية في أنشطتها التصديرية والتوريدية. ولذلك الغرض، سيواصل المركز العمل كمركز تنسيق لجمعى أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة في التهوض بالتجارة وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨١٩ (د - ٥) المؤرخ ٩ آب/أغسطس ١٩٧٣ وهو يوجه تلك الأنشطة نحو وضع المشاريع القطرية، ونحو ربطها بالمشاريع الإقليمية والأقليمية، حيثما كان ذلك مجدياً، بغية زيادة الأثر العام الذي يتم تحقيقه.

٩٥ - وتشترك مجموعة الاتفاقيات العام بشأن التعرفيات الجمركية والتجارة (مجموعة غات)/ منظمة التجارة العالمية، والأمم المتحدة بالتساوي في تمويل ميزانية المركز منذ إنشائه في عام ١٩٦٨. ومنذ عام ١٩٩٥ تتولى منظمة التجارة العالمية مسؤوليات الغات. وافق على الترتيبات الإدارية والمالية المنقحة للمركز فيما بين أمانتي الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية وقدم تقرير عنها إلى الأمم المتحدة عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الوثيقتين A/C.5/52 و A/C.5/38 و A/C.5/33. ووافقت الجمعية العامة في مقررها ١٤/٥٣ باء المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ على الترتيبات الإدارية المنقحة للمركز على نحو ما ورد في الفقرة ١١ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/53/7/Add.3). ويقترح بمثابة المرحلة الأولى لهذه العملية الإبقاء على قاعدة الموارد الحالية، ريشما يجري مزيد من المشاورات بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية لتحديد حجم الموارد اللازمة لتمويل برنامج العمل في إطار الباب ١١ باء. وحسبما أوصت اللجنة الاستشارية، سيجري تقديم نتائج هذه المشاورات في شكل خطوط عريضة إليها وإلى الجمعية العامة. وينتظر تقديم برنامج عمل المركز في ملزمة تفصيلية إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين.

٩٦ - وفي هذه المرحلة يقترح إدراج مبلغ ١٩ ٨١٢ ٧٠٠ دولار في الميزانية البرنامجية المقترحة.

الباب ١٢

البيئة

مقارنة الموارد العامة والوظائف

التغيير	٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨
الموارد (بآلاف الدولارات)	(٤٢,٧)	٨٧١٣,٩
الوظائف	-	٣٩

٩٧ - أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة مسؤولة عن تنفيذ البرنامج،^{١٠} البيئة، من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠١-١٩٩٨. ويستمد برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولايته من قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د - ٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، الذي قررت الجمعية العامة بموجب إنشاء مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه هيئة وضع السياسات، وأمانة تكون بمثابة مركز للعمل والتنسيق في مجال البيئة في إطار منظومة الأمم المتحدة، وصندوق البيئة. وتدرج تكاليف تقديم الخدمات لمجلس الإدارة والأمانة في الميزانية العادية. أما تكاليف تشغيل البرنامج وتكاليف الدعم البرنامجي والتكاليف الإدارية لصندوق البيئة، فتقتيد في ميزانية الصندوق. والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة هو المسئول عن إدارة الصندوق، تحت سلطة مجلس الإدارة وبتوجيه منه في مجال السياسة العامة.

توزيع الموارد بالنسبة المئوية

	٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨
الوظائف	٧٨,٠	٧٧,٣
التكاليف الأخرى	٢٢,٠	٢٢,٧
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠

٩٨ - وقد أكد كل من الجمعية العامة ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال مختلف التدابير التشريعية التي وضعاها. وقد نص جدول أعمال القرن ٢١ أيضا على ضرورة تحسين وتعزيز الدور الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومجلس إدارته، وأشار إلى الإجراءات التي ينبغي أن يتبعها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بغية المساهمة في تنفيذ جدول الأعمال. كما أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة الأمانة لعدة اتفاقيات عالمية وإقليمية وضعت في المجالات المتعلقة بالأنشطة البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٩٩ - وقام مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ١٩٩٧، في دورته التاسعة عشرة، بتحديد وتوضيح دور وولاية البرنامج في إعلان شiroobi الذي أقرته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة في حزيران/يونيه ١٩٩٧. وفي وقت لاحق، في المقرر د - ٢/٥ الذي اتخذه مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن إنشاش وإصلاح وتنمية البرنامج، في دورته الاستثنائية الخامسة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٨، حدد المجلس خمسة مجالات تركيز هي: الإعلام والتقييم والبحث في مجال البيئة، بما في ذلك القدرة على الاستجابة للطوارئ البيئية، وتعزيز وظائف التقييم والإذار المبكر؛ وزيادة التنسيق بين الاتفاقيات البيئية ووضع صكوك السياسات البيئية؛ والمياه العذبة؛ ونقل التكنولوجيا والصناعة؛ وتقديم الدعم لأفريقيا؛ وبالإضافة إلى ذلك، طلب المجلس إلى المدير التنفيذي المعني في تطوير مقتراحاته الجديدة في سياق برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠، وتقديم توصيات بذلك إلى مجلس إدارة في دورته العشرين.

توزيع الموارد بالنسبة المئوية حسب العنصر

٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	
١٤,٧	١٤,٧	أجهزة تقرير السياسة
٢٤,٦	٤٦,٨	التوجيه التنفيذي والإدارة
٦٠,٧	٣٨,٥	برنامج العمل
١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

- ١٠٠ - ونظراً لتوقيت اتخاذ مقررات مجلس الإدارة في دورته الاستثنائية الخامسة، لم يتح إدراج الجوانب البرنامجية لإعادة تشكيل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في التقييمات المدخلة على الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. ومع ذلك، فقد قدم تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن أعمال دورته الخامسة (A/53/25) إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين، ورحبـت الجمعية العامة في قرارها ١٨٧/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨ بتقرير المجلس وبالقرارات الواردة فيه، ونوهـت على وجه الخصوص بمقرر المجلس دإ ٢/٥- بشأن إنشـاش وإصلاح وتنمية برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

- ١٠١ - وقدمـت مقتـرات المديـر التنفيـذي إلى مجلـس الإـدارـة في دورـته العـشـرين المعـقـودـة في شـباطـفـبراـير ١٩٩٩ وأـقرـ المـجلسـ، فـي قـرارـهـ ٣١/٢٠ (ـ٣ـ)، المؤـرـخـ ٤ شـباطـفـبراـير ١٩٩٩ـ، إـعادـةـ تـشكـيلـ البرـامـجـ كـماـ جـاءـ فيـ برـنـامـجـ العـلـمـ المـقـترـحـ لـفـتـرـةـ السـنـتـيـنـ ٢٠٠١-٢٠٠٠ـ، وـالـذـيـ يـشـمـلـ سـبـعـةـ بـرـامـجـ فـرعـيـةـ وـ٢٦ـ عـنـصـرـاـ بـرـنـامـجـياـ تـضـمـ جـمـيعـ العـنـاصـرـ الـتـيـ وـرـدـتـ سـابـقاـ فـيـ مـرـاكـزـ الـأـنـشـطـةـ الـبـرـنـامـجـيـةـ، عـلـىـ النـحـوـ الـمـحـدـدـ فـيـ مـقـرـرـاتـ مجلـسـ الإـادـارـةـ الـمـتـحـذـذـةـ سـابـقاـ، وـنـتـيـجـةـ لـذـلـكـ لـاحـظـ تـصـفـيـةـ مـرـاكـزـ الـأـنـشـطـةـ الـبـرـنـامـجـيـةـ التـالـيـةـ: الـنـظـمـ الـإـيكـوـلـوـجـيـةـ لـلـأـرـاضـيـ الـجـافـةـ وـمـكـافـحةـ التـصـحـرـ، وـالـقـاـنـونـ الـبـيـئـيـ وـالـمـؤـسـسـاتـ الـبـيـئـيـةـ، وـنـظـامـ رـصـدـ الـبـيـئـةـ الـعـالـمـيـةـ، وـالـصـنـاعـةـ وـالـبـيـئـةـ، وـالـسـجـلـ الدـولـيـ لـلـمـوـادـ الـكـيـمـيـائـيـةـ الـمـحـتمـلـةـ السـمـيـةـ، وـنـظـامـ إـحـالـةـ الدـولـيـ لـمـصـادـرـ الـمـعـلـومـاتـ الـبـيـئـيـةـ (ـإـنـفوـرـمـاـ)، وـقـاءـعـدـةـ بـيـانـاتـ الـمـوـاردـ الـعـالـمـيـةـ، وـالـمـحـيطـاتـ وـالـمـنـاطـقـ السـاحـلـيـةـ.

- ١٠٢ - ووضعـ المـديـرـ التـنـيـفـيـ ذـيـ مـقـرـرـاتـ منـ أـجـلـ إـعادـةـ تـشكـيلـ بـرـنـامـجـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ للـبـيـئـةـ وـالـأـمـانـةـ الـعـامـةـ عـلـىـ أـسـسـ وـظـيـفـيـةـ. فـمـنـ نـاحـيـةـ الـبـرـنـامـجـ، تـضـمـنـ عـلـمـيـةـ إـعادـةـ التـشـكـيلـ هـيـكـلـاـ منـقـحاـ لـبـرـامـجـ الفـرعـيـةـ يـتـأـلـفـ منـ سـبـعـةـ بـرـامـجـ فـرعـيـةـ هـيـ: التـقـيـمـ الـبـيـئـيـ وـالـإـنـذـارـ المـبـكـرـ؛ وـوـضـعـ الـسـيـاسـاتـ وـالـقـاـنـونـ؛ وـتـنـيـفـ الـسـيـاسـاتـ؛ وـالـتـكـنـوـلـوـجـيـةـ وـالـصـنـاعـةـ وـالـاـقـتـصـادـ؛ وـالـتـعاـونـ وـالـتـمـثـيلـ عـلـىـ الصـعـيدـ الـإـقـلـيمـيـ؛ وـالـاـتـفـاقـيـاتـ الـبـيـئـيـةـ؛ وـالـاتـصالـاتـ وـالـإـعلامـ. وـمـنـ النـاحـيـةـ الـإـادـارـيـةـ، تـضـمـنـ عـلـمـيـةـ إـعادـةـ التـشـكـيلـ نـقـلـ الـمـهـامـ الـتـيـ تـشـمـلـ إـدارـةـ الـمـيزـانـيـةـ، وـمـراـقبـةـ مـلاـكـ الـمـوـظـفـينـ، وـتـنـيـفـ اـسـتـجـابـةـ الـمـنـظـمةـ لـمـلـاحـظـاتـ أـجـهـزةـ الرـقـابةـ وـتـوـفـيرـ الدـعـمـ الـإـادـارـيـ لـبـرـنـامـجـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ للـبـيـئـةـ وـالـأـمـانـةـ الـعـامـةـ الـإـادـارـيـةـ، وـتـنـيـفـ الـاـتـفـاقـيـاتـ الـبـيـئـيـةـ الـمـرـتـبـةـ بـهـ، إـلـىـ مـكـتبـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ فـيـ نـيـروـبـيـ، فـيـ إـطـارـ الـبـابـ ٢٧ـ زـايـ، الـإـادـارـةـ، نـيـروـبـيـ.

- ١٠٣ - وـتـمـلـ الـمـوـاردـ الـمـقـرـرـةـ بـمـقـدـرـةـ بـمـبـلـغـ ٨٧٣٩٠٠ـ دـولـارـ، أـوـ ٤٠ـ فـيـ المـائـةـ، نـتـيـجـةـ زـيـادـةـ وـنـقـصـانـ تـحـتـ مـخـتـلـفـ أـوـجـهـ الـإـنـقـاقـ، بـمـاـ فـيـ ذـلـكـ نـقـلـ مـوـاردـ السـفـرـ (ـ٦٠٠ـ دـولـارـ) مـنـ هـذـاـ الـبـابـ إـلـىـ الـبـابـ ١ـ: تـقـرـيرـ الـسـيـاسـاتـ وـالـتـوجـيهـ وـالـتـسـيـقـ عـمـومـاـ، فـيـماـ يـتـعـلـقـ بـاـحـتـيـاجـاتـ السـفـرـ الـخـاصـةـ بـمـكـتبـ الـمـديـرـ الـعـامـ لـمـكـتبـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ فـيـ نـيـروـبـيـ.

الباب ١٣

المستوطنات البشرية

مقارنة الموارد العامة والوظائف

التغيير	٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨
٧٠١,٤	١٣ ٢٩٠,١	١٢ ٥٨٨,٧
-	٦٦	٦٦

- ١٠٤ - مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤهل) مسؤول عن تنفيذ البرنامج ١١، المستوطنات البشرية، من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. ويعلم المؤهل كمركز تنسيق لبرامج المستوطنات البشرية في منظومة الأمم المتحدة ولتقديم المساعدة الفنية إلى الدول الأعضاء في هذا الميدان.

- ١٠٥ - والتوجه الأساسي لبرنامج عمل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ مستمد من مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (المؤهل الثاني) الذي عقد في اسطنبول في حزيران/يونيه ١٩٩٦. ويحدد جدول أعمال المؤهل الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ١٦٧٧/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ الغايات والالتزامات والمبادئ وخطة العمل العالمية لتوجيه التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية. كما أنه يعين مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤهل) كمركز تنسيق لتنفيذ جدول أعمال المؤهل، ويوكل إليه عدداً من المسؤوليات في هذا الخصوص. وحسبما حدد في الخطة المتوسطة الأجل، تشمل استراتيجيات تحقيق غايات جدول أعمال المؤهل التمكين والمشاركة، وبناء القدرات، وتطوير المؤسسات. وسيتمثل النشاط الرئيسي في فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠، الذي تعزى إليه أكبر نسبة من نمو الموارد في إطار هذا الباب، في الإعداد وتوفير الخدمات للدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في عام ٢٠٠١ بشأن الاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ جدول أعمال المؤهل.

- ١٠٦ - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ١٩٠/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، أن يجري تقييماً شاملًا ومتعمقاً لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بهدف إنعاشه، وذلك في ضوء استعراض ولاية لجنة المستوطنات البشرية. واستجابة لهذا القرار، قدم الأمين العام تقريراً بشأن تقييم مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (A/53/512). أحاطت به الجمعية العامة علماً في مقررها ١١١/٥٢، وأشار فيه إلى أنه جرى التطرق في مختلف المقترنات التي قدمها المركز من أجل إعادة تشكيل المنظمة إلى المشاكل المتعلقة بتجزؤ الأنشطة وعدم تركيزها على نحو كافٍ وأنه جرى الاتفاق على ضرورة إعادة تنظيم المركز على هدى أسس برنامجية.

توزيع الموارد بالنسبة المئوية

٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	
٧٧,٩	٨٢,٣	الوظائف
٢٢,١	١٧,٧	التكاليف الأخرى
١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

- ١٠٧ - وأدت مقترنات المركز إلى تقديم "الرؤية الاستراتيجية للمؤهل" في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وهي تتوكّل إنعاش المؤهل كوكالة تعنى بالمدن، تتحذّل لنفسها أسلوب وسمات وكالة عالمية للدعوة، تتناول مسائل

المستوطنات البشرية في إطار عالم يتوجه نحو التحضر. ويوفر برنامج العمل لفترة الستين ٢٠٠١-٢٠٠٠ فرصة للإشارة إلى التغيرات الأساسية التي سُتّجّري ضمن مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - وبين المركز وشركائه - من أجل ترجمة هذا النهج الاستراتيجي إلى واقع. ونظراً لأن مشروع برنامج العمل قد أعد أثناء عملية التقييم، فهو يعكس الحاجة إلى تركيز استراتيجي يتناول عدداً محدوداً من الأهداف المحددة تحديداً دقيقاً، إلى جانب توفيره أيضاً الاستمرارية الالزامية ضمن التوجه العام للخططة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. ويشير مشروع برنامج العمل إلى أن المركز سيضطلع خلال فترة الستين ٢٠٠٠-٢٠٠١ بحملتين عالميتين هامتين جرى اختيارهما كمداخل استراتيجية إلى الموضوعين اللذين يتناولهما جدول أعمال المؤهل، وهما توفير المأوى الملائم واستدامة المستوطنات الحضرية. وهاتان الحملتان هما: 'الحملة العالمية لضمان الحياة، و 'الحملة العالمية لإدارة الشؤون الحضرية. وبالتالي اقترح تنفيذ برنامج العمل من خلال برامجين فرعيين هما: (١) توفير المأوى الملائم للجميع و (٢) التنمية الحضرية المستدامة. وأعربت اللجنة المؤلفة من الممثلين الدائمين في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ عن موافقتها على اختيار برامجين فرعيين، وأشارت إلى أن اختيار برامجين فرعيين هو بمثابة متابعة مباشرة لعمل فريق الإنعاش وصياغته لتركيز استراتيجي على الموضوعين المذكورين أعلاه. وستناقش لجنة المستوطنات البشرية برنامج العمل بغية إقراره في أيار/ مايو ١٩٩٩.

- ١٠٨ - ونظراً لتوكيد هذه المناقشات منذ عام ١٩٩٨، لم يتح إدراج الجوانب البرنامجية لإعادة تشكيل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وإنعاشه في التنقيحات المدخلة على الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ (A/53/6/Rev.1)، المقدمة إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق في عام ١٩٩٨.

توزيع الموارد بالنسبة المئوية حسب العنصر

٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	
٨,١	٨,٥	أجهزة تقرير السياسات
٢٠,٢	٢١,٠	التوجيه التنفيذي والإدارة
٧١,٧	٧٠,٥	برنامج العمل
١٠٠٪	١٠٠٪	المجموع

- ١٠٩ - وتمثل الموارد المقترحة نمواً صافياً قدره ٤٠٠ دولار أو ٥,٥ في المائة، مطلوب على وجه الخصوص للأنشطة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠١، وتنظيم اجتماعات الخبراء التحضيرية على الصعيد العالمي والإقليمي، والسفر المتصل بالأنشطة التحضيرية؛ ولاحتياجات إضافية من أجل تكاليف الموظفين الآخرين والمعدات.

- ١١٠ - وتمثل الموارد الخارجة عن الميزانية المقدرة بمبلغ ٩٠٠ ٧٠٤ ٨٩ ٨٦ دولار في المائة من مجموع الموارد المتاحة للمؤهل. وستقوم لجنة المستوطنات البشرية في أيار/ مايو ١٩٩٩ باستعراض وإقرار الميزانية المقترحة لمؤسسة الأمم المتحدة للمؤهل والمستوطنات البشرية لفترة الستين ٢٠٠١-٢٠٠٠.

الباب ١٤

منع الجريمة والعدالة الجنائية

مقارنة الموارد العامة والوظائف

التغيير	٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨
الموارد (بآلاف الدولارات)	٥٩٩,٠	٥٩٥٦,٣
الوظائف	١	٢٤

المركز الدولي لمنع الجريمة مسؤول عن البرنامج ١٢، منع الجريمة والعدالة الجنائية، من الخطة المتوسطة الأجل ٢٠٠١-١٩٩٨ . والأهداف العامة للبرنامج هي: (أ) تعزيز التعاون الدولي والمبادئ الأساسية لسيادة القانون؛ (ب) زيادة قدرة الدول في مجال منع الجريمة، ولا سيما الجريمة المنظمة، والفساد، والاتجار بالبشر، والإرهاب؛ (ج) تقديم الدعم الفني الفعال للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، ولمؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المقرر عقده في فيينا في عام ٢٠٠٠ ، وللجنة المخصصة لوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ (د) وتعزيز مزيد من الموارد من أجل توفير التعاون الفني؛ (ه) وضمان زيادة التنسيق ضمن منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة.

وخلال فترة السنتين، يتوقع المركز الدولي لمنع الجريمة إنجاز ما يلي: (أ) وضع الخطوط النهائية لاتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ووضع скوك القانونية الدولية الإضافية الثلاثة؛ (ب) والشروع في وضع بروتوكول إضافي لاتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بشأن الجرائم ذات الصلة بالحواسوب؛ ووضع اتفاقية دولية لمكافحة الفساد والرشوة؛ (ج) توسيع نطاق استخدام الدول الأعضاء وتطبيقاتها لمعايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية ومعاهدات الأمم المتحدة النموذجية بشأن التعاون الدولي في المسائل المتعلقة بالجريمة؛ (د) وزيادة انضمام الدول الأعضاء وتنفيذها لاتفاقيات الدولية القائمة بشأن الإرهاب؛ (ه) وزيادة قدرة الدول الأعضاء على تطوير وتحسين تشريعاتها وسياساتها واستراتيجياتها وكذلك مهارات العاملين في مجال العدالة الجنائية من أجل منع مختلف أشكال الجرائم عبر الوطنية والكشف عنها ومحاكمة مرتكبيها؛ (و) وزيادة فعالية التعاون الدولي لمنع مختلف أشكال الجرائم عبر الوطنية والسيطرة عليها، وتمتين التعاون مع أجهزة الأمم المتحدة وكياناتها الأخرى، وكذلك مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى؛ (ز) و توفير البيانات والمعلومات الصالحة والموثوقة، والبيانات الإحصائية، وما توصلت إليه البحوث ذات الوجهة العملية من معلومات ونتائج، بما في ذلك التحليلات العالية الجودة والمعلومات المستكملة عن هيكل وأنشطة الجماعات الإجرامية عبر الوطنية المنظمة، الرئيسية منها والناشرة، فيما يتعلق بالأسواق غير المشروعة، والاتجاهات والأنماط السائدة في مجال الاتجار بالبشر والفساد؛ (ح) وتقديم تقاريرها في الوقت المناسب إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة.

وسينجز كل ذلك من خلال المشاورات والتفاوض فيما يتعلق بوضع الخطوط النهائية لاتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ووضع скوك إضافية، وتوفير الخدمات الاستشارية والمساعدة الفنية للدول الأعضاء، بناءً على طلبها، من أجل تلبية أكثر احتياجاتهما إلحاها، ورصد استخدام وتطبيق معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، وتعزيز الاعتماد على معاهدات الأمم المتحدة النموذجية بشأن التعاون الدولي في المسائل الجنائية؛ وجمع وتحليل البيانات والمعلومات عن اتجاهات الجريمة وعمليات العدالة الجنائية، وتقديم الخدمات الفنية للأجهزة الحكومية الدولية ذات الصلة.

توزيع الموارد بالنسبة المئوية

٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	
٧٨,٦	٨٣,٤	الوظائف
٢١,٤	١٦,٦	التكاليف الأخرى
١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

توزيع الموارد بالنسبة المئوية حسب العنصر

٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	
٥,٦	٥,٦	أجهزة تقرير السياسة
٩٤,٤	٩٤,٤	برنامج العمل
١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

- ١١٤ تمثل الموارد المقترحة في إطار هذا الباب لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ زيادة بنسبة ١١,١ في المائة أو ٥٩٩ ٠٠٠ دولار عن الموارد الحالية. ويعزى ١٠٠ ٢٣٦ دولار من هذه الزيادة إلى الاحتياجات غير المتكررة لمؤتمر الأمم المتحدة العاشر المقرر عقده في عام ٢٠٠٠ في فيينا، ويعزى ٣٦٢ ٩٠٠ دولار إلى تعزيز الأنشطة التنفيذية للمركز، ولا سيما عن طريق إنشاء وظيفة جديدة واحدة من الرتبة ف-٤.

الباب ١٥

المراقبة الدولية للمخدرات

مقارنة الموارد العامة والوظائف

التغيير	٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	
٢ ٢٩٤,٧	١٧ ٠ ٢٣,١	١٤ ٧٢٨,٤	الموارد (بآلاف الدولارات)
٣	٧١	٦٨	الوظائف

- ١١٥ يسند إلى برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات الدور القيادي والتنسيقي لجميع أنشطة مراقبة المخدرات في منظومة الأمم المتحدة بأسرها. والبرنامج مسؤول عن البرنامج ١٣: المراقبة الدولية للمخدرات، من الخطة المتوسطة الأجل ٢٠٠١-١٩٩٨.

- ١١٦ أما وظائف البرنامج في مجال وضع المعايير فمستمدة من المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، وهي تتعلق بتوفير خدمات الأمانة والخدمات الفنية لكل من الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وللجنة المخدرات. ويقدم صندوق الأمم المتحدة لمراقبة الدولية للمخدرات دعماً بموارد خارجة عن الميزانية للأنشطة التنفيذية للبرنامج.

توزيع الموارد بالنسبة المئوية

٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	
الوظائف	٧٩,١
التكاليف الأخرى	٢٠,٩
المجموع	١٠٠,٠

وقد عززت نتائج الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للجمعية العامة التي انعكست في البرنامج ١٣ من الخطة المتوسطة الأجل المنقحة للفترة ٢٠٠١-١٩٩٨ (A/53/6/Rev.1). دور ومسؤولية برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات في دعم المجتمع الدولي في الجهود التي يبذلها في مجال مراقبة المخدرات. وفي فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠، سيجري التركيز بشكل خاص على تعزيز قدرات الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في مجال الرصد والتقييم، وعلى إنجاز أغراض معينة في إطار خطط العمل المعتمدة في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات توفير الخدمات القانونية إلى أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة، وكذلك إداء المشورة وتقديم المساعدة في أعمال القانون إلى الدول الأعضاء لتمكينها من تنفيذ معاهدات مراقبة المخدرات تنفيذاً تاماً. وسيجري أيضاً تنفيذ أنشطة إضافية لتعزيز دور برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات كعامل حفازٌ.

أما فيما يتعلق بمهام البرنامج كمرجع للدراسة الفنية فيما يتعلق بمسائل مراقبة المخدرات، فسيجري التركيز على جمع المعلومات عن حالات إساءة استعمال المخدرات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية، بهدف إنشاء خط أساس مرجعي للبيانات والتوصيل إلى تقدير أدق لحجم مشكلة إساءة استعمال المخدرات. وسيعاد توجيه الأنشطة من أجل توفير المساعدة إلى الدول الأعضاء من خلال نهج قائم على المشاركة في تصميم وتنفيذ استراتيجيات أكثر شمولاً وذات وجهة عملية لخفض الطلب على المخدرات، بغية مساعدة هذه الدول على تحقيق أهداف خفض الطلب الواردة في الإعلان السياسي (القرار دإ-٢٠٢، المرفق) والمساهمة في تنفيذ الإعلان المتعلق بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات (القرار دإ-٣٧٠، المرفق) اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين. وستتمكن عملية إعادة التوجيه هذه النظام الدولي لتقييم إساءة استعمال المخدرات في العمل بشكل أفضل، وستؤدي إلى وضع استراتيجيات وبرامج أكثر فعالية في مجال خفض الطلب على المخدرات تلائم احتياجات فرادي الدول الأعضاء من الناحتين الاجتماعية والثقافية. وستركز الأنشطة الإنمائية البديلة على متابعة خطة العمل بشأن التعاون الدولي على إبادة المحاصيل المخدرة غير المشروعة وعلى التنمية البديلة التي أقرتها الدورة الاستثنائية العشرون للجمعية العامة (القرار دإ-٤٦، هاء). وسيطور برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات أيضاً آلية رصد دولية شاملة وموثوقة بغية توجيه وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ المجتمع الدولي للتدارير الرامية إلى القضاء على الزراعة غير المشروعة لنسبة القنب وشجيرة الكوكا وخشخاش الأفيون أو تقليلها تلقائياً ملحظاً بحلول عام ٢٠٠٨. وسيواصل البرنامج توفير المعلومات عن الجواهير العلمية للمخدرات الصناعية السرية، وخصوصاً المنتشرات الأمفيتامينية، والاتجاهات الناشئة في صنعها والاتجار بها واستهلاكها على نحو غير مشروع، مضطلاً بدور دار مقاصة دولية. وستقدم المساعدة من أجل مكافحة غسل الأموال، عن طريق الخدمات الاستشارية، إلى القطاعين القضائي والمالي وقطاع إنفاذ القوانين على الصعيد الوطني من أجل تطبيق الإعلان السياسي وخطبة العمل من أجل "مكافحة غسل الأموال" اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة في الدورة الاستثنائية العشرين (القرار دإ-٤٧٤ دال) المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

توزيع الموارد بالنسبة المئوية حسب العنصر

٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	
٦,٣	٧,٤	أجهزة تقرير السياسة
١٠,٨	١١,٩	التوجيه التنفيذي والإدارة
٨٢,٩	٨١,٧	برنامج العمل
١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

ويبلغ المستوى الإجمالي للموارد المقترحة للبرنامج ١٧٠٢٣ ١٠٠ دولار، وهذا يمثل نمواً قدره ٢٢٩٤ ٧٠٠ دولار أو بنسبة ١٥,٥ في المائة، نتيجة إنشاء المقترح لثلاث وظائف جديدة (وظيفتان ف-٤ ووظيفة واحدة ف-٣) تعديلات في أوجه الإنفاق الأخرى.

الباب ١٦

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

مقارنة الموارد العامة والوظائف

التغيير	٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	
٢٣٠,٠	٨٠ ٨٣٧,٨	٦٨٠ ٠٧,٨	الموارد (بآلاف الدولارات)
٨	٥٧٠	٥٦٢	الوظائف

اللجنة الاقتصادية لافريقيا مسؤولة عن تنفيذ البرنامج ١٤، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، من الخطة المتوسطة الأجل. وقد كان السعي إلى تقديم مساهمة كبيرة في تحقيق أولويات التنمية في أفريقيا، بالاشتراك مع المؤسسات الأخرى، هو الهدف الرئيسي لإصلاح اللجنة الاقتصادية لافريقيا وتتجديدها خلال السنوات القليلة الماضية. ويمثل برنامج عمل اللجنة لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ خطوة أخرى على ذلك الدرب. وهو يسعى أيضاً إلى مساعدة البلدان الأفريقية في الإعداد لفعاليات الدولية الرئيسية خلال فترة السنتين. وخصوصاً استعراضات منتصف العقد للمؤتمرات، التي ستعقد خلال تلك الفترة.

توزيع الموارد بالنسبة المئوية

٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	
٧٥,٨	٧٤,٤	الوظائف
٢٤,٢	٢٥,٦	التكاليف الأخرى
١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

وتشهد أفريقيا، وهي على عتبة الألفية الجديدة، كثيراً من التغيرات الإيجابية، بما فيها الإصلاحات الاقتصادية التي تؤدي إلى تهيئة بيئة مؤاتية للنمو والتنمية؛ وعمليات الانتقال إلى نظم الحكم الديمقراطي

التي تمكن الأفرقيين من المشاركة في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم؛ والدينامية المتنامية للقطاع الخاص ولمنظمات المجتمع المدني مما يعزز قيام تنمية يحركها القطاع الخاص ويعزز الحكم الديمقراطي في العديد من البلدان. ومع ذلك لا تزال توجد بعض التحديات المثبتة مثل النزاعات، والافتقار إلى التنوع الاقتصادي، وعدم كفاية وكفاءة الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية القائمة، والدين الخارجي، والفقير. وسيركز برنامج العمل تركيزاً رئيسياً خلال فترة السنتين على المساهمة في مختلف البرامج الإقليمية والدولية التي اعتمدت في السنوات الأخيرة من أجل تعزيز الاتجاهات المبشرة للتنمية في أفريقيا. وتم التوصل إلى توافق قوي في الآراء بشأن العناصر الرئيسية لجدول أعمال التنمية في أفريقيا. وتحمل الحكومات الأفريقية المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ جدول الأعمال ذاك. أما المنظمات الاقتصادية، مثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، فيمكنها توفير الدعم لتعزيز تلك الجهود وتعجيل خطتها. وكما هو مذكور أعلاه، استمد برنامج العمل من البرنامج ١٤ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠١-١٩٩٨ بصيغتها المنقحة. وهو يستند إلى هيكل برنامجي أقر عام ١٩٩٦، ويشمل تيسير تحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، وتعزيز إدارة التنمية، وتسخير المعلومات لخدمة التنمية، وتعزيز التعاون الإقليمي. وأضيف برنامجان فرعيان جديدان لتعزيز النهوض بالمرأة ودعم الأنشطة الإنمائية على الصعيد دون إقليمي، في إطار التقنيات المدخلة على الخطة المتوسطة الأجل التي تمت الموافقة عليها عام ١٩٩٨، وبذلك أصبح عدد البرامج الفرعية سبعة برامج.

توزيع الموارد بالنسبة المئوية حسب العنصر

٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	
٠,٧	٠,٩	أجهزة تقرير السياسات
٥,١	٤,٢	التوجيه التنفيذي والإدارة
٥٥,٢	٥٣,٧	برنامج العمل
٢٩,٠	٣١,٢	دعم البرنامج
١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

- ١٢٢ - ويتخذ دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لعملائها الرئيسيين - الدول الأعضاء - شكل الدعوة وإسداء المشورة في مجال السياسة العامة من خلال الحلقات الدراسية، وحلقات العمل، والتدريب الجماعي، ونشر أفضل الممارسات؛ وتوفير المساعدة الفنية وبناء القدرات؛ وإرساء المعايير؛ ومن خلال كونها محفلاً يجتمع فيه أصحاب المصلحة لبناء توافق في الآراء بشأن السياسات الإنمائية.

- ١٢٣ - وجرى تعزيز المراكز الإنمائية دون إقليمية لتمكينها من العمل كأدوات تنفيذية كاملة تستعملها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، فتقوم بإسداء المشورة في مجال السياسة العامة وتضطلع بالأعمال التنفيذية لصالح الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية دون إقليمية. وستنفذ هذه المراكز البرنامج الفرعية الجديدة المعنية بتعزيز الأنشطة الإنمائية على الصعيد دون إقليمي. وسيخصص لهذه المراكز مجتمعة حوالي ٢٥ في المائة من الموارد في إطار برنامج العمل. كذلك يجري تعزيز المركز الأفريقي للمرأة لكي يمنع القضايا المتصلة بنوع الجنس والتنمية بعداً برنامجياً أكبر بكثير على مستوى التنفيذ والإدارة. وسيضطلع المركز بتنفيذ البرنامج الفرعى الجديد المتعلق بتعزيز النهوض بالمرأة.

- ١٢٤ - ولتيسير تنفيذ برنامج العمل الفني، يجري التشديد كثيراً على التحديث التكنولوجي. فاللجنة الاقتصادية لأفريقيا لا تزال (متخلفة) عن أجزاء عديدة من الأمم المتحدة فيما يتعلق بعمق ومدى التشغيل الآلي بصفة عامة، وفيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات بصفة خاصة. وتشعر هذه الميزانية إلى زيادة قدرات اللجنة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاستفادة من معدات تكنولوجيا المعلومات في نشر أعمالها؛ بما في ذلك المراكز الإنمائية دون إقليمية التي ستكون بمثابة امتدادات رئيسية للجنة.

وتمشياً مع التغييرات المذكورة أعلاه، تتضمن الميزانية البرنامجية المقترحة إنشاء خمس وظائف جديدة من الفئة الفنية (ثلاث وظائف من الرتبة ف-٤ ووظيفتان من الرتبة ف-٣) في إطار البرنامجين الفرعيين الجديدين، وإنشاء ثلاث وظائف من الرتبة المحلية عن طريق تحويلها من المساعدة المؤقتة العامة ل توفير تغطية أمنية موضع ثقة أكبر لمركز المؤتمرات؛ وإعادة تصنيف وظيفة من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤، والزيادة والنقصان تحت مختلف أوجه الإنفاق غير المتصلة بالوظائف. وتعزى الزيادة بشكل رئيسي إلى احتياجات إضافية في إطار البرنامجين الفرعيين الجديدين، ويعزى النقصان المتصل في معظمها ببنقات التشغيل العامة إلى بدء العمل بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة.

الباب ١٧

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

مقارنة الموارد العامة والوظائف

التغيير	٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	الموارد (بآلاف الدولارات)	الوظائف
(٢١٨,٠)	٥٦ ٤٥٧,٩	٥٦ ٦٧٥,٩
-	٤٦٨	٤٦٨

تضطلع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مسؤولة البرنامج ١٥ 'التنمية الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ' من الخطة المتوسطة الأجل. وقد شهدت المنطقة في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية التي ألمت بعدد من بلدان شرق آسيا وجنوب شرقها في النصف الثاني من عام ١٩٩٧ انخفاضاً حاداً في قيمة العملات وتزايداً في مستويات التضخم والكساد والبطالة والفقير. وكان لهذه الأزمة أثر سلبي على التقدم الذي أحرزته المنطقة خلال العقود الماضيين في العديد من مجالات التنمية الاجتماعية وعلى حياة الملايين من الناس، لا سيما أضعفهم مناعة. وستكون التحديات الكبرى التي ستواجهها منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهي على مشارف القرن الحادي والعشرين، ضمان تمكن جميع البلدان وقطاعات السكان من المشاركة على نحو عادل في جني ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز قدرة البلدان النامية على الاستفادة من الفرص، فضلاً عن توقيع واتقاء المخاطر المصاحبة لعملية العولمة والتحرر المتواصلة.

وقد أدركت اللجنة مدى خطورة آثار الأزمة المالية والاقتصادية فنفتحت الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠١-١٩٩٨ تبعاً لذلك (A/53/6/Rev.1). واهتمت كذلك بعمق الأزمة ومدتها. ويتميز برنامج عمل فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ بهيكل برنامجي مرشد، خفضت بموجبه البرامج الفرعية العشرة القائمة إلى سبعة ليتفق مع هيكل المؤتمرات المقترن الذي أقرته اللجنة في دورتها الرابعة والخمسين المعقدة في نيسان/أبريل ١٩٩٨. وتعكس الميزانية البرنامجية المقترنة للجنة لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ الجهد الذي بذلت لترشيد هيكل أمانة اللجنة تمشياً مع الهيكل البرنامجي المقترن وما أعقب ذلك من عمليات دمج وتوحيد للوظائف ونقل للموارد إلى المجالات ذات الأولوية.

توزيع الموارد بالنسبة المئوية

٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	
٨٤,٨	٨٦,١	الوظائف
١٥,٢	١٣,٩	التكاليف الأخرى
١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

ويتمثل الهدف الإجمالي للبرنامج المقترن في مساعدة الحكومات الأعضاء والحكومات المنتسبة على الاستجابة بمزيد من الفعالية والكفاءة للبيئة العالمية التي تؤثر في المنطقة، فضلاً عن البيئة الآخذة في التغير بسرعة في المنطقة نفسها. وستواصل اللجنة التركيز على ثلاثة مواضع رئيسية هي: التعاون الاقتصادي الإقليمي، وتخفيض وطأة الفقر، والبيئة وتنمية الموارد الطبيعية، مع توقيع حدوث تغير في التركيز. وسوف تواصل اللجنة دورها كحلقة وصل هامة في المتابعة المتكاملة لخطط العمل التي اعتمدتتها المؤتمرات العالمية، وسوف تسعى إلى زيادة تعزيز التعاون مع الهيئات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة لها، ويشمل ذلك تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية وتكوين تحالفات استراتيجية مع المؤسسات الرئيسية في تنفيذ أعمال اللجنة.

وأسفرت نتائج التقييم الذي أجرته الحكومات رداً على استبيان عام ١٩٩٧ بشأن مخصصات برنامج عمل اللجنة للفترة ١٩٩٧-١٩٩٦ من موارد الميزانية العادلة ومهام اللجنة وأولوياتها اللاحقة في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ عن الدعوة تحديداً إلى تخصيص موارد إضافية من الميزانية العادلة لما يلي: الإحصاءات؛ وتنمية السياحة؛ وبحوث التنمية وتحليل السياسات، وعلى وجه التحديد من أجل التحليل البشري لأنّار الآرمات الاقتصادية والمالية ووضع توصيات بشأن سبل ووسائل استجابة البلدان للأزمة والتخفيف من حدة المخاطر المصاحبة لها؛ والسياسة الاجتماعية وإدماج الفئات المحرومة والنساء في عملية التنمية. واقتراح أن يخصص من الميزانية العادلة لهذه المجالات الأربع، في الميزانية البرنامجية المقترنة للجنة لفترة الستين ٢٠٠٠-٢٠٠١ مزيد من موارد بند الموظفين والبنود الأخرى.

توزيع الموارد بالنسبة المئوية حسب العنصر

٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	
١,٧	١,٥	أجهزة تقرير السياسات
٤,٢	٤,١	التوجيه التنفيذي والإدارة
٤٥,٧	٤٦,١	برنامج العمل
٤٨,٤	٤٨,٣	دعم البرنامج
١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

ويمثل المبلغ الإجمالي المقترن لموارد فترة الستين ٢٠٠١-٢٠٠٠، وهو ٤٥٧٩٠٠ دولار، انخفاض نسبته ٣,٠ في المائة أي ٢١٨٠٠ دولار. وهذا الانخفاض هو النتيجة الصافية لطائفة من التعدّيلات التي أجريت في أوجه إنفاق مختلفة، وفقاً لما يلي: (أ) خفض موارد الوظائف بمبلغ ١٠٠٨٩٦ دولار، ويعزى ذلك إلى الأثر المتأخر لإلغاء ٢٤ وظيفة في عام ١٩٩٩ وإعادة تصنيف إحدى الوظائف من ف - ٤ إلى ف - ٥؛ وإعادة

تصنيف إحدى وظائف الخدمة الميدانية إلى ف - ٤؛ و (ب) زيادة الموارد لغير الوظائف بمبلغ ١٠٠ دولار نتيجة طائفة من التعديلات في أوجه إنفاق أخرى.

الباب ١٨

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

مقارنة الموارد العامة والوظائف

التغيير	٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	
٤٠,٥	٤٣ ٥٩٠,١	٤٣ ٥٤٩,٦	الموارد (بآلاف الدولارات)
١	١٩٦	١٩٥	الوظائف

تضطلع اللجنة الاقتصادية لأوروبا بمسؤولية البرنامج ١٦، التنمية الاقتصادية في أوروبا، من الخطة المتوسطة الأجل. والهدف الرئيسي للجنة هو وضع مبادئ ونظم للمعلومات وصكوك تيسّر التفاهم والعلاقات الاقتصادية الودية بين جميع بلدان المنطقة على الرغم من الاختلاف بينها. وتشترك في أعمال اللجنة الهيئات الحكومية الدولية الأخرى العاملة في أوروبا فضلاً عن العناصر الرئيسية الفاعلة غير الحكومية، لا سيما المؤسسات التجارية والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية. وتولي اللجنة اهتماماً خاصاً لمجموعات البلدان الأقل تقدماً في الانتقال إلى الاقتصاد السوقى أو التي تأثرت اقتصاداتها بالنزاعات.

ويتفق برنامج العمل الذي سوف تنتهي اللجنة في فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ مع الأهداف الإجمالية للخطة المتوسطة الأجل المنقحة للفترة ٢٠٠١-١٩٩٨، وهو يشتمل على ثمانية برامج فرعية. وتأخذ الخطة المتوسطة الأجل في الحسبان عملية الإصلاح الشاملة التي تنتهي اللجنة في العامين الماضيين. وقد شرحت بعض عناصر عملية الإصلاح هذه في برنامج عمل اللجنة لفترة السنتين ١٩٩٩-١٩٩٨، لا سيما وقف البرنامج الفرعى ٨ السابق، الصناعة والتكنولوجيا (انظر الفقرة ١٥-١٨ في الوثيقة A/52/6/Rev.1)، وتعلق بقية عناصر الإصلاح بجملة أمور منها إدماج البرنامج الفرعى ٤ السابق، تيسير التجارة، بأكمله في البرنامج الفرعى ٦ المنقح، تنمية التجارة والصناعة والمشاريع.

و عملاً بما تنص عليه خطة العمل التي اعتمدتتها البلدان الأعضاء في اللجنة في نيسان/أبريل ١٩٩٧، رتبت جميع الهيئات الفرعية الرئيسية الأولويات في برامج أنشطتها، واستعرض فريق الخبراء المعنى ببرنامج العمل برامج عمل هذه الهيئات وأوصى بتعديل وجهتها وإجراء تغييرات في مستوى الموارد. وقد اجتمع هذا الفريق في خريف عام ١٩٩٨، وأيدت اللجنة توصياته في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وروعيت هذه التوصيات في المقترنات الحالية.

توزيع الموارد بالنسبة المئوية

	٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	
الوظائف	٩٢,٧	٩١,٩	
التكاليف الأخرى	٧,٣	٨,١	
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	

وسوف تواصل اللجنة في فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ إعداد إحصاءات ومعلومات ودراسات تحليلية عن جميع بلدان المنطقة وعن تزايد ترابطها. وسوف يوفر ذلك، على وجه الخصوص، معارف جديدة عن المسائل

الاقتصادية الهامة ويكون فضلاً عن ذلك أساساً للمناقشات المتعلقة بالسياسة العامة التي تجريها الدول الأعضاء في إطار الدورة السنوية للجنة، التي اكتسبت زخماً جديداً بفضل الإصلاح.

توزيع الموارد بالنسبة المئوية حسب العنصر

٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	
٧,٢	٧,٧	التجهيز التنفيذي والإدارة
٨٢,٨	٨٣,٤	برنامج العمل
١٠,٠	٨,٩	دعم البرامج
١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

وفي الموارد المطلوبة زيادة قدرها ٥٠٠ دolar على الاعتماد السابق. وتعزى هذه الزيادة بوجه عام إلى اقتراح إنشاء وظيفة جديدة برتبة F - ٤ وإعادة تصنيف وظيفة من F - ٤ إلى F - ٥ وأخرى من F - ٣ إلى F - ٤ ووظيفتين من F - ٣ إلى F - ٤؛ وإلى حدوث انخفاض في المنح والتبرعات لخدمات التجهيز الحاسوبي والاتصالات السلكية واللاسلكية وتخزين البيانات وغير ذلك من الخدمات المتخصصة الموفرة للجنة.

الباب ١٩

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

مقارنة إجمالي الموارد والوظائف

التغيير	٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	
٢٨٩,٢	٨٣٠٧٣,٢	٨٢٦٨٤,٠	الموارد (بآلاف الدولارات)
-	٤٩١	٤٩١	الوظائف

تضطلع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمسؤولية تنفيذ البرنامج ١٧، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من الخطة المتوسطة الأجل. والهدف الرئيسي لهذا البرنامج هو المساهمة في تنمية أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالتعاون مع الحكومات الأعضاء على نحو تفاعلي في التحليل الشامل للعمليات الإنمائية وفي توفير الخدمات التنفيذية. وينصب تركيز عمل اللجنة التحليلي على تصميم السياسات العامة وتيسير تنفيذها، بينما تتركز خدماتها التنفيذية في مجالات المعلومات المتخصصة والمساعدة الاستشارية والتدريب وتقديم الدعم من أجل التعاون الإقليمي والدولي.

توزيع الموارد بالنسبة المئوية

٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	
٧٩,٤	٧٩,٦	الوظائف
٢٠,٦	٢٠,٤	التكاليف الأخرى
١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

ويتألف برنامج العمل من ١٢ برنامجاً فرعياً، منها البرنامج الفرعى الجديد المتعلق بمراعاة منظور الجنس في التنمية الإقليمية، الذي يستجيب لعدد من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة، (لا سيما القرار ١٠٠/٥٢ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧) والاستنتاجات المتفق عليها ٢/١٩٩٧ التي اعتمدتها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتي تدعو إلى مراعاة منظور الجنس في جميع سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة.

توزيع الموارد بالنسبة المئوية حسب العنصر

٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	
١,٤	١,٥	أجهزة تقرير السياسة
٥,٤	٥,٧	التجهيز التنفيذي والإدارة
٤٥,٤	٤٥,٤	برنامج العمل
٤٧,٨	٤٧,٤	دعم البرامج
١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

وتبلغ الموارد الإجمالية المقترحة ٢٠٠ ٨٣ ٧٣ ٢٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ وتتضمن زيادة قدرها ٣٨٩ ٢٠٠ دولار بالأسعار الجارية. وتعزى هذه الزيادة بصورة رئيسية إلى تغيير تصنيف ثلاث وظائف من الرتبة المحلية إلى الرتبة التقنية، واحتياجات إضافية في بند تكاليف الموظفين الأخرى.

الباب ٢٠

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

مقارنة إجمالي الموارد والوظائف

التغيير	٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	
٢٤٢,١	٤٩ ٩٩٤,٤	٤٩ ٧٥٢,٣	الموارد (بآلاف الدولارات)
-	٢٦٦	٢٦٦	الوظائف

يستند برنامج عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ إلى البرنامج ١٨ التنموية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، من الخطة المتوسطة الأجل، ويتألف من خمسة برامج فرعية

مواضيعية. ويستهدف برنامج العمل بوجه عام تعزيز التنمية المستدامة للدول الأعضاء في اللجنة وتشجيع التعاون الإقليمي وتنسيق السياسات فيما بينها. ويؤكد البرنامج على الروابط بين مختلف أبعاد التنمية - أي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والبيئية.

توزيع الموارد بالنسبة المئوية

٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	
٨٢,٧	٨٣,٠	الوظائف
١٧,٣	١٧,٠	التكاليف الأخرى
١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

- ١٤٠ - وسوف يكون الهدف الرئيسي للجنة خلال فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ وضع المنظورات والآليات الإقليمية للسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة في مجالات اقتصادية - اجتماعية مختارة ضمن مجالات اختصاص اللجنة، بهدف تحقيق ما يلى: (أ) إقامة الصلة الإقليمية المفقودة بين المنظورات الوطنية والاتجاهات العالمية؛ (ب) بناء توافق في الآراء فيما بين الدول الأعضاء بشأن السياسات وبشأن استخدام قواعد ومعايير وصكوك تشريعية، وذلك بتحديد مجالات الاتفاق المشتركة؛ (ج) مساعدة البلدان الأعضاء على بناء القدرات في مختلف المجالات؛ (د) تيسير وزيادة الشراكة بين المنظمات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني؛ (ه) توفير بيانات ومعلومات وإحصاءات موثوقة ومنسقة وقابلة للمقارنة وحديثة تيسر اتخاذ إجراءات السياسة العامة والقرارات على أساس موضوعية، وتساعد الدول الأعضاء أيضاً على تفهم المعايير الإحصائية المقبولة دولياً واعتمادها.

توزيع الموارد بالنسبة المئوية حسب العنصر

٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	
٠,٢	٠,٢	أجهزة تقرير السياسة
٣,٦	٦,٥	التوجيه التنفيذي والإدارة
٤٥,٧	٤٥,٧	برنامج العمل
٥٠,٥	٤٧,٦	دعم البرامج
١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

- ١٤١ - وتتضمن الموارد المطلوبة زيادة قدرها ١٠٠ دولار على الاعتماد المنقح للفترة ١٩٩٩-١٩٩٨، تعزى بوجه عام إلى إعادة التصنيف المقترحة لوظيفة من الرتبة ف - ٣ إلى ف - ٤ وإلى مواصلة تقديم الدعم لعمليات نظام المعلومات الإدارية المتكامل؛ وإلى الزيادات المقترحة في بنود خدمات الأمن التعاقدية لأماكن عمل اللجنة وخدمات أخرى لدعم العمل الذي يقوم به قسم الخدمات العامة، والخبراء الاستشاريين، والسفر، واللوازم والمواد، وتقابل جزءاً من هذه الزيادات تحفيضات في بند مصروفات التشغيل العامة وبند الأثاث والمعدات.

الباب ٢١

البرنامج العادي للتعاون التقني

مقارنة إجمالي الموارد والوظائف

التغيير	٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨
-	٤٢ ٦٥٥,٢	٤٢ ٦٥٥,٢
-	-	-

- ١٤٢ - يكمل برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني المساعدات المتاحة للبلدان النامية في إطار برامج أخرى. وقد أرست الجمعية العامة الإجراءات السارية على البرنامج العادي للتعاون التقني في قرارها ٢٥١٤ (د - ٢٤) المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩.

- ١٤٣ - ويستند التوجيه والتوجيه في أنشطة البرنامج العادي للتعاون التقني إلى الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية لفترة السنتين وإلى قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويتحدد كل من أنشطة البرنامج العادي وفقاً لطبيعة الطلبات الواردة من البلدان النامية.

- ١٤٤ - ويشتمل هذا البرنامج على أنشطة في مجالات حقوق الإنسان، والبيئة والتنمية الاجتماعية، والمستوطنات البشرية، وتخفيض وطاقة الفقر، والطاقة، والتنمية الاقتصادية، والتجارة الدولية والتمويل الإنمائي، والسكان، والإدارة العامة والمالية العامة والتنمية، ومنع الجريمة والعدالة الجنائية، والمراقبة الدولية للمخدرات، والإحصاءات، والنقل، والتخفيض من حدة الكوارث والمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، وينقسم إلى العنصرين التاليين: (أ) الخدمات الاستشارية القطاعية التي تنفذها، حسب الاقتضاء، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وأمانة الأونكتاد، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموظل)، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومركز منع الجريمة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات؛ و (ب) الخدمات الاستشارية الإقليمية ودون الإقليمية التي تنفذها أمانات اللجان الاقتصادية الأوروبية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

- ١٤٥ - وهناك ثلاثة أنواع رئيسية من أنشطة التعاون التقني، وهي الخدمات الاستشارية القصيرة الأجل والمشاريع الميدانية والتدريب.

- ١٤٦ - وقد لاحتياجات الفترة ١٩٩٩-١٩٩٨ من الموارد نفس المستوى الموافق عليه للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠.

الباب ٢٢

حقوق الإنسان

مقارنة إجمالي الموارد والوظائف

التغيير	٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨
١ ٥٣٦,٧	٤٢ ٣٦٩,٣	٤٠ ٨٣٢,٦
٧	١٤٨	١٤١

- ١٤٧ - تنفذ البرنامج، حقوق الإنسان، من الخطة المتوسطة الأجل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتشمل أهداف هذا البرنامج القيام بالدور القيادي في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وتأكيد أهمية إدراج حقوق الإنسان في جداول الأعمال الدولية والوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، يركز البرنامج، من خلال زيادة التعاون والتنسيق الدوليين وزيادة فعالية آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، على تعزيز احترام حقوق الإنسان على المستوى الوطني، واعتماد الأمم المتحدة نهجاً شاملًا ومتكاملاً لتعزيز حماية حقوق الإنسان، كما يركز على اعتماد أساليب فعالة بقدر أكبر لمنع انتهاكات حقوق الإنسان وإزالة العقبات التي تحول دون الإعمال الكامل لحقوق الإنسان.

توزيع الموارد بالنسبة المئوية

	١٩٩٩-١٩٩٨	٢٠٠١-٢٠٠٠	الوظائف
المجموع	٦٨,٦	١٠٠,٠	التكاليف الأخرى
	٣٠,٠	٣١,٤	
	٧٠,٠	٧٠,٠	

- ١٤٨ - وسوف يهدف هذا البرنامج إلى اعتماد استراتيجية متعددة الأبعاد للحق في التنمية، وتحقيق زيادة كبيرة في الدعم المقدم لهذا الحق من الهيئات المعنية في الأمم المتحدة، وتحقيق زيادة كبيرة في الاعتراف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال الاضطلاع بأنشطة لحمايتها وإدماجها في برامج التنمية الدولية والمنظمات المالية. ومن الأهداف الأخرى لهذا البرنامج الإدماج الكامل لحقوق الإنسان للمرأة والطفلة في أنشطة الأمم المتحدة، واتخاذ تدابير فعالة بقدر أكبر لتعزيز المساواة والكرامة والتسامح ومكافحة العنصرية وكراهية الأجانب وحماية الأقليات والسكان الأصليين والعمال المهاجرين والمعوقين وغيرهم من الفئات الضعيفة.

- ١٤٩ - ويستهدف البرنامج أيضاً تعزيز الأمم المتحدة بوصفها منتدى عالمياً فريداً من نوعه لمناقشة وحل مسائل حقوق الإنسان التي تسبب قلقاً دولياً، بدعمه هيئات وأجهزة حقوق الإنسان، كما يستهدف ضمان الأداء الفعال لنظام رصد المعاهدات وتحسينه تدريجياً وتوفير الدعم لإجراءات التظلم المتعلقة بحقوق الإنسان.

- ١٥٠ - ويستهدف البرنامج فضلاً عن ذلك مساعدة الدول، بناءً على طلبها، في وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية لحقوق الإنسان تعزز، في جملة أمور، الهياكل الوطنية التي لها أثر على الديمقراطية وحكم القانون وإنشاء المؤسسات الوطنية، من أجل إعمال الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن بين الأهداف الأخرى تحقيق فعالية برامج التعليم والإعلام؛ وتعزيز مساهمة المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية ومنظمات القاعدة الشعبية والمجتمع المدني في أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، تشمل أهداف البرنامج الاضطلاع بأنشطة ميدانية وعمليات في مجال حقوق الإنسان وتقديم الدعم لتعزيز نظام الإجراءات الخاصة بالاستناد إلى تنسيق العمل وترشيده.

- ١٥١ - وقسم برنامج الأنشطة إلى ثلاثة برامج فرعية يركز كل منها على مجال اختصاص محدد ويتبع أساليب محددة في العمل، بهدف تفادي الإزدواج وإتاحة إمكانية استخدام الموارد المحدودة بمزيد من الفعالية مع القيام في الوقت نفسه بتنفيذ جميع المهام والبرامج.

توزيع الموارد بالنسبة المئوية حسب العنصر

	٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	
أجهزة تقرير السياسة	١١,٧	١١,٩	
التوجيه التنفيذي والإدارة	١٢,٧	١٢,٤	
برنامج العمل	٧٠,١	٧١,٨	
دعم البرامج	٥,٥	٣,٩	
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	

- ١٥٢ - وكان تعزيز برنامج حقوق الإنسان وإدماجه كاملاً في الطائفة العريضة من أنشطة المنظمة واحداً من أهداف إصلاح الأمم المتحدة. وقد نفذت إعادة هيكلة أمانة حقوق الإنسان بإدماجها في مكتب واحد هو مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ويحمل هيكل المفوضية الجديد وأساليبها الجديدة في العمل على زيادة القدرة البحثية والتحليلية ويساعد على زيادة المرونة ويعزز الازدواج ويمكّن من تعزيز الخبرة الفنية ويبتّح إمكانية استخدام الموارد المحدودة بمزيد من الفعالية لتنفيذ جميع الولايات التشاريعية.

- ١٥٣ - وتشمل زيادة الاحتياجات من الموارد في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠ (أ) اقتراح إنشاء سبع وظائف فنية جديدة كما يلي: ثلاثة وظائف (وظيفة برتبة ف - ٥ وأخرى برتبة ف - ٤ وثالثة برتبة ف - ٣) في إطار البرنامج الفرعى ١، الحق في التنمية والبحث والتحليل؛ ووظيفتان برتبة ف - ٣ في إطار البرنامج الفرعى ٢، دعم هيئات حقوق الإنسان وأجهزتها؛ ووظيفة واحدة برتبة ف - ٥ في إطار البرنامج الفرعى ٣، الخدمات الاستشارية والتعاون التقني ودعم إجراءات تقصي الحقائق والأنشطة الميدانية في مجال حقوق الإنسان ووظيفة واحدة برتبة ف - ٤ في مكتب نيويورك لمفوضية حقوق الإنسان؛ و (ب) اقتراح إعادة تصنيف وظيفة خدمات عامة من فئة الرتب الأخرى إلى فئة الرتبة الرئيسية. وتعزى الزيادة مع النسبة المئوية للموارد المخصصة لدعم البرنامج، بصورة رئيسية، إلى نقل المسؤوليات عن برنامج المنشورات والأنشطة المماثلة، المتصلة بمفوضية حقوق الإنسان بأكملها، من البرنامج الفرعى ١ والمكتب المباشر للمفوض السامي (التوجيه التنفيذي والإدارة)، إلى دعم البرامج.

الباب ٢٣

توفير الحماية والمساعدة لللاجئين

مقارنة الموارد العامة والوظائف

التغيير	٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	
الموارد (بآلاف الدولارات)	٤٥٠٥١,٠	٤٥٠٥١,٠
الوظائف	٢٢٠	٢٢٠

- ١٥٤ - تتولى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مسؤولية تنفيذ البرنامج ٢١: توفير الحماية والمساعدة لللاجئين، من الخطة المتوسطة الأجل. وترتدي الأهداف العامة لهذا البرنامج في النظام الأساسي لمفوضية، وهي توفير الحماية الدولية لللاجئين والتماس الحلول الدائمة لمشاكلهم (قرار الجمعية العامة ٤٢٨ (د - ٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٠). وقد وسعت الجمعية العامة نطاق الأحكام الأساسية للنظام الأساسي المتصلة بأنشطة

المساعدة التي تضطلع بها المفوضية بموجب قرارها ٨٣٢ (د - ٩) المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٤ ودعت المفوض السامي، في قرارها ١١٨/٤٠ المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، إلى تقديم المساعدة إلى العائدين فضلاً عن رصد سلامتهم ورفاههم عند العودة.

- ١٥٥ -
ويرتبط توفير المساعدة الإنسانية إلى الأشخاص الذين ينتاب المفوض السامي لشؤون اللاجئين فلق بشأنهم ارتباطاً وثيقاً باضطلاع المفوضية بولايتها فيما يتصل بتأمين الحماية الدولية لللاجئين. وفي حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة، تسهم المفوضية في توفير المساعدة الإنسانية التي يتولى تنسيقها منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ وفقاً لأحكام قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم المفوضية المساعدة الإنسانية والحماية للمشردين داخلياً، بناءً على طلبات محددة من الأمين العام أو الأجهزة الرئيسية المختصة في الأمم المتحدة (القرار ٢٠١٦/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣)

- ١٥٦ -
وفي نهاية فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠، ستضم الإنجازات المتوقعة للمفوضية وضع استراتيجيات بالتعاون مع الدول والمنظمات الأخرى ترمي إلى التخفيف من حدة التشريد القسري للسكان ومنع أسبابه؛ وزيادة الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية، وتحسين إعمال حقوق اللاجئين؛ ومواصلة تطوير التخطيط للطوارئ والتأهب لحالات الطوارئ وقدرات الاستجابة بالتنسيق مع المنظمات الأخرى بغية الاستجابة بكفاءة وفاعلية لحالات التشرد الإنساني القسري؛ وتعزيز المبادرات الإنمائية إلى أقصى حد ممكن عند تقديم المساعدة الإنسانية بطريقة تراعي الاعتبارات البيئية، وخاصة فيما يتصل بالاحتياجات والقدرات الخاصة لللاجئات، فضلاً عن الحالة الخاصة للأطفال اللاجئين.

- ١٥٧ -
ووفقاً للمادة ٢٠ من النظام الأساسي للمفوضية، لا تتحمل ميزانية الأمم المتحدة أي نفقات غير النفقات الإدارية المتعلقة بأداء المفوضية لوظائفها بينما تمول جميع النفقات الأخرى المتعلقة بأنشطة المفوضية من التبرعات.

- ١٥٨ -
وفي عام ١٩٩٩، تخطط المفوضية للاضطلاع بعمارة ترمي إلى إعادة تحديد الوظائف وإعادة تصنيفها لتحقيق التطابق مع الفئات التي يستخدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وينشئ التصنيف الجديد، الذي وافقت عليه بالفعل اللجنة التنفيذية للمفوضية واللجنة الاستشارية، ثلاثة فئات من الوظائف داخل المفوضية هي: الوظائف البرنامجية ووظائف دعم البرامج ووظائف الإدارة والتنظيم. ونتيجة لذلك، تقرر الإبقاء على مستوى الموارد المطلوبة بنفس مستوى ١٩٩٩-١٩٩٨ إلى حين الانتهاء من تصنيف جميع الوظائف. ويمثل مستوى الموارد المقترن في إطار الميزانية العادية نحو ٢٦٪ في المائة من مجموع الموارد المتواجدة توفيرها للمفوضية في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠ ويعكس استمراراً لوظائف عددها ٢٢٠ وظيفة علاوة على توفير موارد من أجل المساعدة المؤقتة العامة والعنصر المدرج في الميزانية العادية للأمم المتحدة من أجل إيجار وصيانة أماكن العمل التي تشغله المفوضية في جنيف ومن أجل اللوازم والمواد.

الباب ٢٤

اللاجئون الفلسطينيون

مقارنة الموارد العامة والوظائف

التغيير	٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	الموارد (بآلاف الدولارات)	الوظائف
(٤,٢)	٢١ ٨٠٠,٦	٢١ ٨٠٤,٨	
-	٩٢	٩٢	

- ١٥٩ - تتولى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) مسؤولية تنفيذ البرنامج ٢٢ "اللاجئون الفلسطينيون" من الخطة المتوسطة الأجل. ووفقاً لما قررته الجمعية العامة في قرارها ٢٢٣١ باء (د ٢٩-٢٩) المؤرخ ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤، يجري توفير المصاريف ذات الازمة لدفع مرتبات الموظفين الدوليين العاملين بالوكالة، والتي كانت ستقيّد لولا ذلك خصماً على التبرعات، من الميزانية العادلة للأمم المتحدة طوال مدة ولاية الوكالة. وتمتد الولاية الحالية للوكالة حتى حزيران / يونيو ٢٠٠٢.

- ١٦٠ - وستظل الاستراتيجية العامة للأونروا لفترة السنتين القادمة هي توفير المساعدة التي ظلت تقدمها على مدى نحو خمسين عاماً إلى أن يتم التوصل إلى حل نهائي لمسألة اللاجئين الفلسطينيين. وتشمل هذه المساعدة توفير الخدمات التعليمية والصحية والفوترة والاجتماعية الأساسية لللاجئين الفلسطينيين المستحقين الذين يقطنون في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان وفي الضفة الغربية وقطاع غزة. وإنشاء السلطة الفلسطينية، شرعت الوكالة في تنسيق مهام التخطيط والخدمات التي تقوم بها في الضفة الغربية وقطاع غزة مع السلطة الفلسطينية.

- ١٦١ - ويكفل مستوى الموارد استمرار ٨٢ وظيفة من الفتنة الفنية وما فوقها و ١٠ وظائف من فئة الخدمات العامة، والمساعدة المؤقتة العامة المملوكة من الميزانية العادلة.

الباب ٢٥

المُساعدة الإنسانية

- ١٦٢ - يتحمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مسؤولية تنفيذ برنامج العمل المستمد من البرنامج ٢٠ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. وتتجمع الأنشطة المبذولة في إطار برنامج العمل حول البرامج الفرعية التالية: السياسة العامة والتحليل؛ حالات الطوارئ المعقدة؛ والحد من الكوارث الطبيعية؛ والإغاثة في حالات الكوارث؛ والمعلومات المتصلة بحالات الطوارئ الإنسانية.

مقارنة الموارد العامة والوظائف

التغيير	٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	الموارد (بآلاف الدولارات)	الوظائف
١ ٧٠١,٥	١٩ ٢٨٤,٧	١٧ ٥٨٣,٢
٤	٥٤	٥٠

- ١٦٣ - مع تنفيذ برنامج الإصلاح الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ١٢/٥٢ ألف المؤرخ ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٧ و ١٢/٥٢ باء المؤرخ ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧، تم تبسيط مهام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بحيث يركّز على ثلث مهام أساسية هي: (أ) وضع السياسات والتنسيق دعماً للأمين العام، بما يكفل التصدي لجميع المسائل الإنسانية ومن بينها تلك التي تقع في الفجوات القائمة بين الولايات الحالية المنوطه بالوكالات؛ (ب) والدعوة للمسائل الإنسانية في الأجهزة السياسية وخاصة مجلس الأمن؛ (ج) وتنسيق الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية. وأشئ أيضاً جزءاً متعلق بالشؤون الإنسانية في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتقديم التوجيه بشأن المسائل الإنسانية عموماً وتنسيقها.

توزيع الموارد بالنسبة المئوية

٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	
٥٦,٦	٥٦,٩	الوظائف
٤٣,٤	٤٣,١	التكاليف الأخرى
١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

وفي فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠، سيركز مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على مواصلة تعزيز وتنسيق وضع سياسة عامة قائمة على المبادئ بشأن المسائل الإنسانية؛ وتحسين إدارة وممارسة التنسيق العملي والاستراتيجي عن طريق استخدام أدوات عملية للتنسيق في الميدان والمقر تستند إلى الدروس المستفادة واستعراضات المسائلة. وتشكل زيادة الوعي وتعزيز تطبيق المبادئ الإنسانية والقانون الإنساني الدولي في العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وشتن الشركاء في المجال الإنساني جو ايجاب هامة في العمل الذي يقوم به المكتب. ولبلوغ هذه الغاية، سيواصل المكتب تعزيز الآليات المتاحة لدعم ولايته التنسيقية ومن بينها قيادة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وإدارة الصندوق الدائمي المركزي لحالات الطوارئ، وتحسين عملية النداءات الموحدة.

توزيع الموارد بالنسبة المئوية حسب العنصر

٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	
١٣,٩	١٢,٩	التجهيز التنفيذي والإدارة
٦٢,٩	٦٤,٨	برنامج العمل
٢٢,٢	٢٢,٣	دعم البرامج
١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

وتعكس الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ نمواً في الموارد بمبلغ ٥٠٠ ١٧٠١ دولار، بنسبة ٩,٦ في المائة، عن الاعتمادات المنقحة للفترة ١٩٩٩-١٩٩٨. وتشمل هذه الزيادة إنشاء أربع وظائف جديدة من الفئة الفنية (وظيفة برتبة ف - ٥ ووظيفة برتبة ف - ٤ ووظيفتان برتبة ف - ٣) بغية تحسين المزدوج بين الوظائف المملوكة من الميزانية العادية والوظائف المملوكة من مصادر خارجة عن الميزانية في المكتب، ومبلغ ٧٨٧ ٠٠٠ دولار للاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف. وتوزع الزيادة في الاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف على النحو التالي: (أ) مبلغ ٤٠٠ ٢١٤ دولار من أجل تكاليف الموظفين الآخرين بغية تحسين مرمونة المكتب في إكمال الموارد الحالية من الموظفين أثناء حالات الطوارئ الحرجة؛ (ب) ومبلغ ١٠٠ ١٠٠ دولار لخدمات المشورة المتخصصة من أجل تمكين المكتب من التصدي لمشاكل المشردين بطريقة شاملة؛ (ج) ومبلغ ٥٥ ٥٥ دولار تحت بند السفر في مهام للإغاثة والتشاور؛ (د) ومبلغ ٢٠٤ ٣٠٠ دولار للخدمات التعاقدية التي ترمي في المقام الأول إلى مواصلة موقع الإغاثة على شبكة الانترنت وتوسيع نطاقه بغية تحسين الخدمات المباشرة والاتصال بالميدان؛ ومبلغ ٦٠٠ ٢٣٧ دولار لمصروفات التشغيل العامة للوفاء بالتكاليف المتزايدة للاتصالات؛ والضيافة؛ واللوازم والمواد وشراء ثلاثة هواتف سائلية للاستخدامات المتعلقة بالبعثات؛ (و) مبلغ ٣٠٠ ٣٠٠ دولار لزيادة قدرة الأمم المتحدة على تقديم منح نقدية من مبلغ ٠٠٠ ٢٠٠ ١٠٠ دولار إلى ١٠٠ ٠٠٠ ١ دولار، لتمكين المنظمة من الوصول إلى السكان المتضررين الذين لا يمكن بخلاف ذلك الوصول إليهم باستخدام الموارد الوطنية الشحيحة. وعلاوة على ذلك نقلت خمس وظائف من الفئة الفنية داخلياً إلى مجالات

المهام الأساسية للمكتب بغية تدعيم وتعزيز دور الأمم المتحدة في تنسيق الاستجابة الدولية للكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى.

الباب ٢٦

الإعلام

مقارنة الموارد العامة والوظائف

التغيير	٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	
٢٠٠٩,٠	١٣٧ ٥٨٣,٠	١٣٥ ٥٧٤,٠	الموارد (بآلاف الدولارات)
-	٧٣٠	٧٣٠	الوظائف

تتولى إدارة شؤون الإعلام مسؤولية تنفيذ البرنامج ٢٣: الإعلام، في الخطة المتوسطة الأجل. وتواصل الإداره، بوصفها مركز تنسيق الأنشطة الإعلامية التي تقوم بها الأمم المتحدة، بذل جهود متضافرة لتعزيز صورة المنظمة، فضلاً عن نشر فهم مستنير لأعمالها بين شعوب العالم من خلال تنفيذ الأنشطة البرنامجية التي كلفتها بها الجمعية العامة، والإبقاء على مقاصد ومبادئ الميثاق مائة أيام الأربعين. وكذلك المجالات ذات الأولوية التي تحددها الجمعية العامة.

توزيع الموارد بالنسبة المئوية

	٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	
الوظائف	٧٠,٧	٧١,٧	
التكاليف الأخرى	٢٩,٣	٢٨,٣	
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	

وستركز أولوية برنامج العمل للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠ على اتباع نهج استراتيجي ومنسق لتوسيع النطاق العالمي الذي تصل إليه أنشطة الإعلام والاتصال التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، ويهدف هذا النهج إلى إبراز أهمية وجود الأمم متعددة متتجدة الحيوية وقدرة على الاستجابة للتحديات السريعة التطور، ويساعد في وضع جدول أعمال عالمي للألفية، وخاصة في مجالات السلام والأمن ونزع السلاح قضية فلسطين وتقرير المصير وإنهاء الاستعمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان.

توزيع الموارد بالنسبة المئوية حسب العنصر

	٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	
التجهيز التنفيذي والإدارة	٢,٥	٣,٥	
برنامج العمل	٩٢,٦	٩٢,٥	
دعم البرامج	٢,٩	٤,٠	
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	

- ١٦٨ - تعكس المقترنات نموا صافيا قدره ٤,٤ في المائة، يعزى في المقام الأول إلى الاحتياجات المتعلقة بالاجتماعات والمؤتمرات الخاصة المقرر عقدها في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠. ورغم أن العدد الكلي للوظائف ظل على ما هو عليه دون تغيير، فإنه ينطوي على إعادة التصنيف المقترن لوظيفة برتبة ف - ٥ إلى وظيفة برتبة مد - ١ لرئيس المكتب المساعد الخاص لوكيل الأمين العام.

الباب ٢٧ الخدمات الإدارية وخدمات الدعم المركزية

مقارنة الموارد العامة والوظائف

التغيير	٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨
الموارد (بآلاف الدولارات) (٤)	٤٤٢ ١١٥,٦	٤٤٦ ٢٩٧,٨
الوظائف	١٧ ٥٢٢	١٥٠٥

- ١٦٩ - تضطلع إدارة الشؤون الإدارية بالمسؤولية عن تنفيذ البرنامج ٢٤، الخدمات الإدارية وخدمات الدعم المركزية من الخطة المتوسطة الأجل بصفتها المنفذة. وتضم الإدارة مكتب وكيل الأمين العام، ومكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، ومكتب إدارة الموارد البشرية، ومكتب خدمات الدعم المركزية والمكاتب الإدارية في جنيف وفيينا ونيروبي.

توزيع الموارد، بالنسبة المئوية

	٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨
الوظائف	٤٩,٨	٤٨,٤
التكاليف الأخرى	٥٠,٢	٥١,٦
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠

- ١٧٠ - يوفر مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية التوجيه والإشراف الشاملين لإدارة الشؤون الإدارية فضلاً عن تيسير إقامة العدل؛ ويوفر الخدمات الإدارية وخدمات الإدارة المالية للأمانة العامة. وقد أنشئ في إطار برنامج الأمين العام للإصلاح، مكتب للسياسات الإدارية في الفترة ١٩٩٩-١٩٩٨، لتقديم الدعم لفريق السياسات الإدارية الاستراتيجية. وهو يهدف إلى تعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة في العلاقات مع الدول الأعضاء من خلال إنشاء نظام فعّال لتقديم التقارير الدورية لكل برنامج: وكفالة وضع السياسات الإدارية التي يتخلّى فيها أفضل الممارسات الإدارية، ووضع نوع متكمّل لمقترحات الأمين العام الرامية إلى زيادة الكفاءة وفعالية التكاليف في جميع أنحاء المنظمة.

- ١٧١ - وفيما يتعلق بمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، يتمثل الهدف الأساسي لفترة السنتين في مواصلة تحسين دقة بيانات المحاسبة والميزانية، والتركيز على زيادة الانتظام في استعراض الالتزامات غير المصنفة، وتعزيز رصد النقصان، وتعزيز قدرة نظام المعلومات الإدارية المتكمّل على الإبلاغ، والحد من المتاخرات المتراكمة في القسمات الداخلية وحسابات التبض.

- ١٧٢ - ويمثل المستوى الشامل للموارد المقترن زيادة صافية قدرها ٦٢٨ ٢٠٠ دولار تتصل أساساً بالاحتياجات الإضافية من المساعدة المؤقتة العامة لصيانة ودعم الإصدارين ٣ و ٤ من نظام المعلومات الإدارية المتكمّل ومجموعه المهام المتصلة بـ "مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة" والتي يقابلها جزئياً حفظ في الاحتياجات تحت بندي مصروفات التشغيل العامة والأثاث والمعدات. ومن الجدير بالذكر، فيما يتعلق بنظام المعلومات الإدارية المتكمّل، أنه تم إلغاء ثمانى وظائف في مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات في فترتي السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ و ١٩٩٨-١٩٩٩ انتظاراً لإصداري نظام المعلومات الإدارية المتكمّل، ونقلت وظيفتان إلى الصيانة المركزية لهذا النظام في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. واستناداً إلى الخبرة المكتسبة حتى الآن من الإصدار ٣

والتطبيق المُقبل للإصدار ؟ المتصل بكشوفات المرتبات، يُقدر أنه سيلزم، بالنسبة لفترة السنطين ٢٠٠١-٢٠٠٠ وما بعدها، أربع وظائف (واحدة برتبة ف - ٥، واحدة برتبة ف - ٤، واحدة برتبة ف - ٣، ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) للأضطلاع بالمسؤوليات الأساسية عن الصيانة الجارية التي يتولاها المكتب. بيد أنه، ريثما يتضح ثبات النسق طويلاً الأجل لاحتياجات الصيانة والدعم المستمر، الازمة لنظام المعلومات الإدارية المتكامل، يقترح تمويل هذه الوظائف في المقام الأول من الميزانية العادلة من المساعدة المؤقتة العامة.

ويُضطلع مكتب إدارة الموارد البشرية بالمسؤولية عن تنفيذ برنامج إصلاح إدارة الموارد البشرية بالمنظمة، الذي أعلنه الأمين العام في عام ١٩٩٨. ويقوم المكتب، اتساقاً مع ذلك البرنامج، بتفويض المهام الإدارية إلى رؤساء الإدارات والمكاتب بغرض التركيز على مجالات التخطيط للموارد البشرية، ونظم إدارة معلومات الموارد البشرية، والتطوير الوظيفي، وإسداء المشورة وتقديم الدعم، في الوقت الذي يقوم فيه برصد تفويض السلطة إلى مديرى القطاعات والمديرين التنفيذيين بالأمانة العامة. وفي ضوء الأهداف المذكورة أعلاه، سيركز مكتب إدارة الموارد البشرية، خلال فترة السنطين ٢٠٠٠-٢٠٠١، على ما يلي: (أ) التنفيذ التدريجي لبرنامج تدريب الموظفين وتنمية قدراتهم، بما في ذلك تنسيق التدريب والتعلم على نطاق المنظمة؛ (ب) تركيز موارده في المجالات المخصصة لإدارة عملية تفويض السلطة، والرصد، ونظم المسائلة؛ والاستفادة من المميزات الخاصة التي يتميز بها نظام المعلومات الإدارية المتكامل؛ (ج) الإسهام في العملية الاستشارية العالمية بين الإدارة والموظفين. وستعطي الأولوية في الاهتمام لأنشطة تدريب الموظفين وتنمية قدراتهم على الصعيد العالمي، مع إجراء زيادة مناظرة في الموارد الازمة لتلك الأنشطة.

ويمثل المستوى العام للموارد المقترن زيادة صافية قدرها ٦٣٥٠٠١ دولار تتصل بالتوسيع الكبير في موارد التدريب، فضلاً عن المساعدة المؤقتة العامة الإضافية الازمة لدعم الإصدارين ١ و ٢ لنظام المعلومات الإدارية المتكامل (٦٧٤٠٠٠ دولار) والمهام المتعلقة بـ "مراجعة ممارسات هيئات الأمم المتحدة". واستناداً إلى الخبرة المكتسبة حتى تاريخه من الإصدارين ١ و ٢، يُقدر أنه سيلزم لفترة السنطين ٢٠٠١-٢٠٠٠ وظائف (واحدة برتبة ف - ٣ و ٢ برتبة ف ١/٢ و ٥ من فئة الخدمات العامة (٢ من الرتبة الرئيسية و ٣ من الرتب الأخرى)) لمسؤوليات الصيانة المستمرة الأساسية التي يُضطلع بها مكتب إدارة الموارد البشرية. ويقترح أن تمول هذه الوظائف من المساعدة المؤقتة العامة ريثما يتضح ثبات النسق الطويل الأجل لاحتياجات.

ويُضطلع مكتب خدمات الدعم المركزية بالمسؤولية عن تقديم خدمات فعالة من حيث التكاليف وعالية الجودة وفي حينها (الأمن والسلامة، وخدمات متكاملة في مجال المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، والشراء، والسفر والنقل، وإدارة المرافق، وإدارة المحفوظات والسجلات) لدعم البرامج الفنية للمنظمة بما فيها البرامج المتعلقة بحفظ السلام، والعمليات الإنسانية وغيرها من العمليات الميدانية، فضلاً عن المؤتمرات وغير ذلك من برامج الخدمة المشتركة الأخرى.

وخلال فترة السنطين ٢٠٠١-٢٠٠٠، سيستمر إعطاء الأولوية في الاهتمام لتعزيز مجال تكنولوجيا المعلومات. ومن المقترن، بعد استكمال تطوير نظام المعلومات الإدارية المتكامل ودخوله طور التشغيل، تحويل ما مجموعه ٤٩ وظيفة، تم تمويلها خلال تطوير النظام من أموال المساعدة المؤقتة العامة، إلى وظائف عادلة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠ في إطار ذلك البرنامج الفرعى. وإنما، تمثل الاحتياجات المقترنة نقصاناً في الأسعار النسبية قدره ٥,٦ مليون دولار مقارنة بالاعتماد المنقح. وينشأ ذلك أساساً عن تنفيذ تدابير الوفورات في التكاليف المتعلقة بإدارة المرافق وإجراء خفض في الموارد المخصصة لنظام المعلومات الإدارية المتكامل بعد دخوله طور التشغيل.

وفي مكتب الأمم المتحدة في جنيف، ستواصل شعبة الشؤون الإدارية تقديم الخدمات في مجالات الميزانية والموارد البشرية والشؤون المالية والإدارة والخدمات العامة للمكتب وغيره من الوحدات التنظيمية الخاصة لمسؤوليته. وبالإضافة إلى ذلك، سيقدم الخدمات الإدارية وال العامة للاجتماعات التي تعقدها الأمم المتحدة في جنيف وللوكالات المتخصصة في إطار الترتيبات الدائمة أو الخاصة بين الأمم المتحدة والوكالات المعنية.

وفي الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠، سيستمر تركيز الاهتمام على تبسيط العمليات والمهام ودمجها، وزيادة حجم التشغيل الآلي للعمليات الروتينية والاستفادة من جوانب التقدم في خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية التي توفرها العمليات التنافسية بعد إلغاء الضوابط التنظيمية بالأسواق، وجوانب التقدم في التكنولوجيا التي

ستجعل من الممكن بث وقائع المؤتمرات والاضطلاع بالترجمة الشفوية من بعد. وفيما يتعلق بتنفيذ الإصدارين ٣ و ٤ من نظام المعلومات الإدارية المتكامل، المحدد له عام ٢٠٠٠، من المتوقع أن تحدث تغييرات جوهرية في أساليب العمل في المجال المالي، لا سيما فيما يتصل بتحويل البيانات من النظام القديم، فضلاً عن عمليات التدريب والاختبار وإدخال البيانات التي لم يكن يتطلبها النظام من قبل.

- ١٧٩ - وتمثل الموارد المطلوبة اقتراح إلغاء تسع وظائف، تتتألف من وظيفة واحدة برتبة ف - ١/٢ وثمانى وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) نتيجة لزيادة التشغيل الآلي للعمليات وتبسيط الإجراءات وتوضيح السلطات في مجال إدارة شؤون الموظفين إلى مديرى البرامج التابعة للإدارات والمكاتب وإعادة تصنيف وظيفة واحدة من الرتبة ف - ٣ إلى الرتبة ف - ٤ في قسم الخدمات الإلكترونية لتوفير الإشراف على خدمات العملاء. وبإضافة إلى ذلك، خصصت زيادات لمساعدة المؤقتة العامة فيما يتصل بصيانة ودعم نظام المعلومات الإدارية المتكامل عندما يدخل الإصداران ٣ و ٤ طور التشغيل، وبالخدمات التعاقدية الازمة لخدمات التدريب، والآثاث والمعادات.

- ١٨٠ - وفي مكتب الأمم المتحدة في فيينا، ستواصل شعبة الخدمات الإدارية والخدمات المشتركة تقديم الخدمات في مجال شؤون الأفراد والشؤون المالية، وخدمات الدعم العامة، بما فيها تكنولوجيا المعلومات وخدمات الأمن والسلامة، إلى وحدات الأمانة العامة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية التي توجد مقارها في مركز فيينا الدولي. وتقوم الشعبة أيضاً بتنسيق ورصد توفير الخدمات المقدمة إلى الأمم المتحدة من منظمات أخرى، أي خدمات إدارة المباني، والخدمات الطبية وخدمات الطباعة والمكتبة. واعتباراً من عام ١٩٩٨، بدأت الشعبة في تقديم خدمات متقدمة إلى الأمانة التقنية المؤقتة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

- ١٨١ - وتمثل الموارد المطلوبة مقترنات إعادة تصنيف وظيفة رئيس وحدة إدارة شؤون الموظفين من الرتبة ف - ٢ إلى الرتبة ف - ٤، ووظيفة رئيس قسم تكنولوجيا المعلومات من الرتبة ف - ٤ إلى الرتبة ف - ٥، وظيفة أحد مشرفين مكتب المساعدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية). وبإضافة إلى ذلك، فهي تمثل إلى حد كبير زيادات تحت بند المساعدة المؤقتة العامة لصيانة ودعم نظام المعلومات الإدارية المتكامل بمجرد استكمال تنفيذ هذا النظام، وزيادات تحت بند مصروفات التشغيل العامة والمنح والمساهمات. ومن المقرر أن يبدأ تنفيذ الإصدارين ٣ و ٤ من نظام المعلومات الإدارية المتكامل خلال فترة السنتين، حيث سيحل محل الاعتماد الراهن على ما تقدمه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من دعم من الحاسوب الكبير ودعم تطبيقي.

- ١٨٢ - وتتألف شعبة الخدمات الإدارية في نيروبي من مكتب رئيس الإدارة، ودائرة إدارة الموارد المالية، ودائرة إدارة الموارد البشرية، وخدمات الدعم، ودائرة تكنولوجيا المعلومات، ودائرة الأمن والسلامة، وخدمات المؤتمرات.

- ١٨٣ - وكان مكتب الأمم المتحدة في نيروبي قد أنشئ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ خلطاً للإدارتين المنفصلتين التابعتين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، فضلاً عن خدمات الأمم المتحدة المشتركة في نيروبي.

- ١٨٤ - وخلال فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٩، استمرت عملية إعادة تشكيل شعبة الخدمات الإدارية لتحسين عملياتها. وقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في دورته الاستثنائية الخامسة المعقدة في أيار/مايو ١٩٩٨، تبسيط وإنهاء عملية دمج الخدمات الإدارية التابعة للبرنامج مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي تمشياً مع المقترنات الأصلية المقدمة من الأمين العام والواردة في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين (A/49/336). وقد نفذَّ هذا الدمج في ١ تموز/يوليه ١٩٩٨. ويجري حالياً استعراض عملية تبسيط ودمج أخرى تتعلق بالموئل، ويعتمز استكمالها بحلول نهاية عام ١٩٩٩.

- ١٨٥ - ويجري في الغالب تمويل أنشطة كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل من موارد خارجة عن الميزانية. واستناداً إلى البيانات المتعلقة بحجم العمل الإداري المقدم لدعم عمليات برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل فإنهما يقومان برد التكاليف إلى مكتب الأمم المتحدة في نيروبي مقابل الخدمات المقدمة إلى أنشطتهما الممولة من خارج الميزانية. لذا، فإن المكون الرئيسي للتمويل المقدم إلى الإدارة في نيروبي يأتي من خارج الميزانية، على عكس الإدارتين الموجودتين في جنيف وفيينا اللتين تمولان أساساً من الميزانية العادية.

وكانت الجمعية العامة قد عالجت هذه الحالة في قرارها ٢٢٠/٥٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧، الذي طلبت الجمعية بموجبه إلى الأمين العام أن يجعل الترتيبات المالية لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي متماشية مع الترتيبات المالية للمكاتب الإدارية المماثلة التابعة للأمم المتحدة. واستجابة لذلك الطلب وبغية تخفيض عبء التكاليف الإدارية التي تفرض على البرامج الفنية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل، تعهد الأمين العام بزيادة المكون المتعلق بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي في الميزانية العادلة تدريجياً، وهو الالتزام الذي يتجلّى في هذه التقديرات.

لذا توفر المقترنات الواردة تحت الباب ٢٧ جيم المبلغ اللازم لزيادة مكون الميزانية العادلة بمقدار ١,٨ مليون دولار، أو زيادة قدرها ١٥,١ في المائة على الاعتماد الحالي. ويشمل ذلك مقترنات لإنشاء أربع وظائف إضافية في إطار الميزانية العادلة لإدارة مجالات كانت تخضع في السابق لمسؤولية موظفين مولت وظائفهم من موارد خارجة عن الميزانية. وسيجري نقل وظيفتين من هذه الوظائف (واحدة برتبة ف - ٥ وواحدة برتبة ف - ٣) إلى دائرة إدارة الموارد المالية للاضطلاع بمسؤوليات إدارة الشؤون المالية لأنشطة الممولة من الميزانية العادلة ومن خارج الميزانية، بما في ذلك بعض الأنشطة المنقولة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وستتنقل الوظيفتان الأخريان (واحدة برتبة ف - ٤ وواحدة برتبة ف - ٣) إلى دائرة إدارة الموارد البشرية للاضطلاع بالمسؤوليات عن إدارة شؤون موظفي مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والموئل، بما في ذلك الموظفون الممولة وظائفهم من موارد خارجة عن الميزانية.

الباب ٢٨

خدمات الرقابة الداخلية

مقارنة الموارد العامة والوظائف

التغيير	٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨
٩٤٣,٥	١٨ ٨٨٥,٠	١٧ ٩٤١,٥
٥	٨٧	٨٢

يضطلع مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالمسؤولية عن البرنامج ٢٥، المراقبة الداخلية، من الخطة المتوسطة الأجل. ويتولى المكتب تقييم مدى أهمية وكفاءة وفعالية ما تقوم به المنظمة من أنشطة ويساعد الإدارات والمكاتب في رصد الأداء والتقييم الذاتي؛ ويجرى مراجعات للحسابات في مجالات الشؤون المالية والإمتثال وتكنولوجيا المعلومات والإدارة؛ ويرصد نظام الرقابة الداخلية بالمنظمة؛ ويجرى تحقيقات فيما يتعلق بالاستخدام السليم لموارد موظفي المنظمة.

توزيع الموارد، بالنسبة المئوية

	٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨
الوظائف	٨٩,٥	٨٩,١
التكاليف الأخرى	١٠,٥	١٠,٩
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠

خلال فترة السنتين، سينجز المكتب النواتج التالية: (أ) تقرير سنوي تحليلي وموجز عن أنشطة المكتب وتقارير مخصصة، ورصد دوري لمدى الإمتثال وإجراء زيارات تفتيسية لمكاتب الأمم المتحدة خارج المقر، وتقارير نصف سنوية عن حالة تنفيذ توصيات المكتب؛ (ب) أربع دراسات تقييم متعمقة، وأربع عمليات استعراض تجرى كل ثلاثة سنوات لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالتقييم المعتمدة من الجمعية العامة، وأربع تقارير مؤقتة عن مدى امتثال الإدارات والمكاتب لتلك التوصيات المعتمدة، والرد على الاستفسارات، وعقد حلقات العمل التدريبية، وإصدار دليل ونشرات دورية لمساعدة الإدارات والمكاتب على إجراء التقييم الذاتي؛

(ج) ١٩٥ تقريرا عن مراجعة حسابات أنشطة المنظمة تغطي واحداً أو أكثر من النظم الفنية والإدارية والمالية وعمليات الرقابة الداخلية المتصلة بهدف توفير الإدارة المشفوعة بالوصيات في عملية إعادة التشكيل التنظيمي، والتغييرات في القواعد أو السياسة العامة، وفرص تحقيق وفورات في التكاليف، وتبسيط العمليات والإجراءات واستخدام التكنولوجيا بشكل متكامل؛ (د) ثلاثة عمليات رصد دوري لتنفيذ البرامج وأربع عمليات تفتيش وأربع عمليات استعراض لأعمال التفتيش المنفذة للمتابعة، والتدريب و توفير المبادئ التوجيهية لمساعدة مديرى البرامج في تعزيز ما يقومون به من وظائف رقابية؛ (هـ) مواصلة خفض المتأخرات المتراكمة في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٩ من حالات التحقيقات في عمليات السرقة والاختلاس والتهريب والرشوة وغير ذلك من أشكال سوء السلوك وكذلك في تبديد الموارد، وإساءة استعمال السلطة، وسوء الإدارة، وتحسين القدرة على إعداد التقارير السريعة، وتقديم توصيات بشأن الإجراءات التصحيحية للحيلولة دون ارتكاب هذه المخالفات.

- ١٨٩ -
وخلال فترة السنتين، سيضطلع المكتب بالمسؤوليات عن كل وحدة من وحدات الرقابة لكفالة الاتساق وإيجاد التوازن في توفير الرقابة الشاملة في المجالات ذات الأولوية المبينة في الخطة المتوسطة الأجل وفي مقترنات الأمين العام للإصلاح (A/51/950/Add.1-7). وسيواصل المكتب السعي لتطوير العلاقة بين المكتب والصناديق والبرامج العاملة. وسوف يستمر التشدد على قيام مديرى البرامج بالرصد الذاتي والتقييم الذاتي، بتوجيهه من المكتب.

توزيع الموارد بالنسبة المئوية حسب العنصر

	٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	
التجييه التنفيذي والإدارة	١٤,٠	١١,٩
برنامج العمل	٨٦,٠	٨٨,١
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	

- ١٩٠ -
من المتوقع زيادة الموارد اللازمة للسفر والخبراء الاستشاريين. وسوف تتيح الزيادة في الموارد إجراء مراجعات للحسابات في شكل دورات تتم كل ثلاثة أو أربع سنوات وفقاً لمعايير مراجعة الحسابات المقبولة عموماً. وسيجري استكمال دورة الرقابة بالرصد المنهجي لمدى الامتثال لتوصيات المكتب على أساس منتظم.

- ١٩١ -
ويتمثل الملاك المقترن للوظائف وظيفة إضافية لزمه لموظف تخطيط وامتثال برتبة ف - ٥، ومساعد إداري من فئة الخدمات العامة، وإعادة تصنيف وظيفة مساعد خاص من الرتبة ف - ٥ إلى الرتبة مد - ١ في مكتب وكيل الأمين العام؛ ووظيفتين إضافيتين لمراجعى حسابات (واحدة برتبة ف - ٤ في نيويورك وواحدة برتبة ف - ٣ في نيروبي)، ومساعد مراجعة حسابات من فئة الخدمات العامة بشعبية مراجعة الحسابات والمشرفة الإدارية. وسوف تكفل الزيادة في الموارد توفير العدد الكافي من الموظفين للمكتب كي يضطلع بمهامه الأساسية في مجال الرقابة.

الباب ٢٩ الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل

مقارنة الموارد العامة

التغيير	٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨	الموارد (بآلاف الدولارات)
٢ ٣٦٩,٤	٨ ١٧٣,٦	٥ ٨٢٤,٢

- ١٩٢ -
يغطي هذا الباب حصة الأمم المتحدة في تكاليف لجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة، وتکاليف الأمانات المشتركة التمويل بين الوکالات للهيئات الفرعية التابعة لجنة التنسيق الإدارية، وهي اللجنة

الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية، واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، ولجنة تنسيق نظم المعلومات.

- ١٩٣ - ويجري تقاسم تكاليف الأنشطة المشتركة التمويل على أساس الصيغ التي اتفقت عليها المنظمات المشاركة. وقد اقترحت الاعتمادات على أساس صاف وتمثل حصة الأمم المتحدة في التكاليف الإجمالية المتصلة بتلك الهيئات. ولا تزال الميزانيات الكاملة الخاصة بتلك الأنشطة معروضة على الجمعية العامة للنظر فيها والموافقة عليها، غير أن الاعتمادات المطلوبة لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ لا تتصل سوى بحصة الأمم المتحدة. وتمثل المقترنات الخاصة بالاعتمادات المطلوبة تحت هذا الباب زيادة في الاحتياجات على مستوى الاعتمادات المماثلة على نفسها لفترة السنتين ١٩٩٩-١٩٩٨ بمبلغ قدره ٤٠٠ ٣٤٩ دولار. وتعزى الزيادة إلى أن حصة الأمم المتحدة في ميزانيات هذه الهيئات الخمس سوف تشمل أيضاً، خلافاً لما تم في فترتي السنتين ١٩٩٧-١٩٩٦ و ١٩٩٨، عناصر تكاليف تتصل بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ويجري ذلك ليبيان أن الأمم المتحدة تمثل البرنامجين في لجنة التنسيق الإدارية وأجهزتها الفرعية وتضطلع بالمسؤولية المالية ذات الصلة أمام تلك الهيئات المشتركة التمويل.

- ١٩٤ - ضمن المستوى العام للموارد، يتصل مبلغ ٧٠٠ ٢٧٧ دولار بلجنة الخدمة المدنية الدولية، ومبلغ ٨٠٠ ٦٥٧ دولار بوحدة التفتیش المشتركة، ومبلغ ٦٠٠ ٥٠٢ دولار باللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية، ومبلغ ٣٠٠ ٤٥٨ دولار بلجنة تنسيق نظم المعلومات، ومبلغ ٢٠٠ ٢٧٧ دولار باللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية.

٣٠ المصرفوفات الخاصة

مقارنة الموارد العامة

التغيير	٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨
(٣٠٦٤,٥)	٤٩ ٦١٩,٨	٥٢ ٦٨٤,٣

- ١٩٥ - تقدم الموارد تحت الباب ٢٠ لتغطية الاحتياجات من نفقات محددة من أجل التأمين الصحي لما بعد انتهاء الخدمة، والمدفوعات الإلزامية، ورسوم التأمين العام، والرسوم المصرفية، وتدابير الأمان المشتركة بين المنظمات، ومدفوّعات المعاشات التقاعدية للأمناء العاملين السابقين. وقد تباطأ معدل الزيادة في برنامج التأمين الصحي لما بعد انتهاء الخدمة نتيجة لاستقرار تكاليف التأمين الصحي في عامي ١٩٩٧-١٩٩٨.

٣١ التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية

مقارنة الموارد العامة والوظائف

التغيير	٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨
٨٩٥٤,٥	٤٣ ١٢٧,٦	٣٤ ١٧٣,١

- ١٩٦ - يغطي هذا الباب التعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية للمباني التي تشغله المنظمة بالمقر وفي ستة مكاتب خارج المقر. وكما حدث في فترة السنتين السابقتين، تقوم جميع المكاتب الآن بزيادة التشديد على وضع برنامج لأعمال الصيانة الرئيسية لمباني المنظمة بغرض التصدي لقضايا الصحة والسلامة وما تعرّض له المباني التي تشغله المنظمة من تدهور تدريجي. ويزيد عمر ممتلكات الأمم المتحدة بالمقر على ٥٠ عاماً، مما يستلزم زيادة التدخل الناشط للحيلولة دون حدوث التقادم الهيكلي والوظيفي والتكنولوجي. وعلاوة على ذلك،

بات من الضروري، مع ظهور تكنولوجيات جديدة في الاتصالات، والتشغيل الآلي للمكاتب، وإدارة المعلومات، إجراء تغييرات وتعديلات في المبني لتلبية ما تتطلبه تلك التكنولوجيات من احتياجات متخصصة.

- ١٩٧ - وينبغي النظر إلى الزيادة في مستوى الموارد المطلوبة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠ في سياق مستويات تمويل برامج الصيانة الوقائية والإصلاح التي شهدت انخفاضاً على مدار الزمن والتخفيفات الجوهرية التي أجريت على هذا الباب خلال فترات السنتين السابقتين إبان فترات القيود المالية الصارمة التي فرضت مقابل إعطاء أولوية أعلى للأنشطة البرنامجية الفنية. وعلى إثر حدوث عمليات التأجيل عدة مرات، تؤدي الآثار التراكمية إلى حدوث الأعطال حيث بات من الضروري نقل جزء كبير من مخصصات الميزانية، التي استلزمت الضرورة تخفيضها، من الصيانة الروتينية إلى العمليات الطارئة وغير المتوقعة لإصلاح المبني.

- ١٩٨ - وفي حالة المقر، وضع مكتب خدمات الدعم المركزية المراحل الأولى من الخطة الرئيسية الرأسمالية الطويلة الأجل. وتضم الخطة مبني المقر الستة (مبني المرج الشمالي، ومبني الأمانة العامة، ومبني المؤتمرات، ومبني الجمعية العامة، ومبني الملحق الجنوبي، ومكتبة داغ هرشولد) فضلاً عن مبني معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث. وجرى فحص مكونات جميع المبني لتحديد حالتها الراهنة، وال عمر الافتراضي المتوقع لها، ومدى انطباق معايير السلامة والقواعد المطبقة حالياً في مجال الصناعة عليها، والكثير من عناصر المبني في حالة ممتازة نتيجة للأضطلاع ببرامج الصيانة الناجحة التي جرت في السنوات الأولى وأيضاً بسبب ارتفاع جودة المواد المختارة في البداية. وبالنسبة للمجالات الأخرى، فإن الشبكات تعددت كثيراً عمرها الافتراضي النافع، لذا فمن المتوقع أن يستمر الارتفاع الحاد في مستوى الأعطال الطارئة، مما سيقلص من إجراء أي تحسينات في المستقبل. ولا تشمل الاعتمادات المطلوبة في هذه المرحلة للمقر في إطار هذا الباب من الميزانية تلك الاعتمادات اللازمة للتحسينات الرأسمالية المحددة في إطار الخطة الرئيسية الرأسمالية.
